الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة **٤٩**

الأربعاء، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر ..... (قطر)

نظراً لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ثومسون (فيجي).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٦٤ من جدول الأعمال

تقرير مجلس حقوق الإنسان

تقرير مجلس حقوق الإنسان

(A/66/53 و A/66/53/Add.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بهذا البند، أود أن أذكّر الأعضاء بأن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ أن تنظر في البند ٦٤ من جدول الأعمال في جلسة عامة في اللجنة الثالثة، على أن يكون مفهوما بأن الجمعية ستنظر، في جملة أمور، وفي جلسة عامة في التقرير السنوي الذي أصدره مجلس حقوق الإنسان عن أعماله عن العام.

بيان من الرئيس

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): الآن أدلي ببيان بالنيابة عن رئيس الجمعية العامة سعادة السيد ناصر النصر.

”إلى جانب السلم والأمن والتنمية فإن حقوق الإنسان تشكل جدول الأعمال الجوهري الثالث للأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، يكتسي نظر الجمعية في تقرير المجلس أهمية خاصة.

”إن مجلس حقوق الإنسان في شكله الحالي يعتبر كيانا يافعا نسبيا في منظومة الأمم المتحدة، فقد نما وترعرع بدرجة كبيرة ليستجيب للحاجة إلى ضمان جميع حقوق الإنسان لكل الناس في شتى بقاع العالم. لقد عمل المجلس بسرعة واستجاب لحالات عديدة وعمل أيضا على تعزيز الحوار والتعاون فيما بين الدول بشأن سائر القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان. وبصورة خاصة، فإن النهج التوافقي الذي ساد طيلة استعراض أساليب عمل المجلس

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

ووظائفه أظهر التزام الدول الأعضاء بتحقيق الهدف المشترك المتمثل في تعزيز منظومة حقوق الإنسان.

”إن الوثيقة الختامية التي تمخضت عن هذه المفاوضات والنهج التنسيقي بين جنيف ونيويورك خلال فترة الاستعراض هما موضع ترحيب. وأعتقد اعتقادا جازما بأنه ينبغي البناء على هذه الممارسة المتمثلة في التنسيق والتشاور بين المجلس والجمعية وتعزيزها.

”في ذلك الصدد أود أن أشيد بالعمل الذي اضطلع به السفير سيبهاساك بوانغكيتكيو ممثل تايلند الجدير بتقديرنا الخاص بوصفه رئيسا لمجلس حقوق الإنسان خلال الاستعراض، لا سيما في توجيه العملية نحو خاتمة تكللت بالنجاح في جنيف، وفي تنسيق الجهود مع الجمعية العامة.

”بعد اختتام الاستعراض، من المتوقع لمجلس حقوق الإنسان أن يكون الآن مؤهلا على نحو أفضل للصمود أمام التحديات الكثيرة لحقوق الإنسان في عالم اليوم. وفي السنوات الخمس التي انقضت منذ إنشاء المجلس، تمثل أبرز إنجاز له في الاختتام الناجح للحلقة الأولى للاستعراض الدوري العالمي الذي قامت به الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهو استعراض تم على أساس المعاملة المتساوية لسجلات الدول وأدائها في مجال حقوق الإنسان. إن روح التعاون، وأكثر من ذلك، ما تحلّت به الدول الأعضاء من التزامات بتحسين سجلها في مجال حقوق الإنسان أمر جدير بالثناء. وأتطلع قدُما إلى الحلقة الثانية من الاستعراضات وإلى تنفيذ الالتزامات التي قُطعت.

”ألاحظ أيضاً مع التقدير أن مداولات مجلس حقوق الإنسان، لا سيما في السنوات الأخيرة، بشأن الحقوق الجماعية وحقوق التضامن من قبيل الحق في التنمية، والحق في الغذاء، والحق في الحصول على مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية، والحقوق البيئية، بل حتى حقوق الشعوب في السلام، قد لبت بفعالية كبيرة توقعات المجتمع الدولي في ما يتعلق بتلك الحقوق الناشئة.

”كذلك مما يجدر التنويه به بشكل خاص المناقشات العديدة التي عقدتها اللجان بشأن طائفة واسعة من مسائل حقوق الإنسان، فهي إما استرعت انتباه المجتمع الدولي إلى المسائل الجديدة والناشئة، أو وسعت من التفهم الدولي لمسائل أخرى. إن المشاركة النشطة لكيانات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية في مناقشات اللجان، وبشكل عام على نحو أكثر في عمل المجلس، ساهمت أيضا في دمج حقوق الإنسان في عمل الأمم المتحدة بشكل عام.

”أود أيضاً أن أشدد على أهمية العمل الذي تقوم به سائر آليات الإجراءات الخاصة في المجلس، وهي عيون وآذان منظومة حقوق الإنسان. وتقوم بدور رئيسي ليس من أجل حماية حقوق الإنسان فحسب، بل أيضا لتوسيع وزيادة فهم الإساءات الجسيمة لحقوق الإنسان.

”كما يعرف الأعضاء، فإن الموضوع الرئيسي للدورة السادسة والستين للجمعية العامة هو الوساطة، وآمل من مجلس حقوق الإنسان أن يواصل القيام بدور أساسي جدا في تعزيز الحوار فيما بين العديد من الثقافات والحضارات، وأن يظل يهتدي

بروح التعاون اللازمة وبقيم الوساطة الراسخة. وبالنظر إلى أهمية عمل المجلس نحو الأهداف العامة للجمعية العامة، فإني أتوق إلى مخاطبة الجمعية في دورة المجلس في شهر آذار/مارس من العام المقبل.

بفضل الدعم الكامل من لدن الجمعية العامة لعمل مجلس حقوق الإنسان ودعم القيادة المقتدرة للرئيسة الحالية، سعادة السيدة لورا دوبوي لاسري، يسرني الآن أن أدعوها لعرض تقرير مجلس حقوق الإنسان.

ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٦٥/٢٨١ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة لورا دوبوي لاسير، رئيسة مجلس حقوق الإنسان.

السيدة لاسير (أورغواي)، رئيسة لجنة حقوق الإنسان (تكلمت بالإسبانية): يشرفني أيما تشريف أن أقدم اليوم إلى الجمعية العامة التقرير السنوي لمجلس حقوق الإنسان (A/66/53 و A/66/53/Add.1). أود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئة السيد ناصر عبد العزيز النصر على انتخابه وأن أتمنى له بإخلاص فترة رئاسة ناجحة.

إن عام ٢٠١١ يصادف السنة الخامسة لإنشاء مجلس حقوق الإنسان. ووفقاً للقرار ٦٠/٢٥١، قام المجلس بعملية استعراض اعتمدت فيها الدول الأعضاء في المجلس وثيقته الختامية في آذار/مارس الماضي، ومن ثم اعتمدتها الجمعية العامة في شهر حزيران/يونيه الماضي.

إن عملية الاستعراض أثبتت أنها فرصة قيمة للوقوف على فعالية المجلس وأساليب عمله. وعلى الرغم من أن الوثيقة النهائية لا تحتوي على لغة محددة بشأن كيفية تحسين المجلس لفعاليته في الاستجابة للحالات المُلحة لحقوق الإنسان، تولد عملية الاستعراض زخما يسمو فوق سياسة الفريق وتستجيب لهذه الحالات على أرض الواقع بطريقة حسنة التوقيت وبناءة.

خلال العام الماضي عقد المجلس أربع دورات استثنائية فيما يتعلق بالحالة في كوت ديفوار وليبيا، وانعقد في مناسبتين بشأن الجمهورية العربية السورية وقد شكل لجان تحقيق وبعثات تقصي حقائق للتأكد من الوقائع وتقديم التوصيات فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان.

وعلاوة على ذلك، أجرى المجلس في أحدث دورة له حوارا تفاعليا مع المفوضية السامية بشأن حالات تتعلق ببلدان محددة، بما في ذلك بشأن اليمن وبيلاروس، حيث سيتابع المجلس الحالة بشأنهما. وقد عقدنا حوارات تفاعلية روجت لها الدول المعنية، بما في ذلك الصومال، واعتمدنا عددا من القرارات الفنية المتعلقة بالتعاون، وقمنا بذلك بناء على طلب من دول معنية مثل تونس وكمبوديا، فضلا عن السودان وجنوب السودان. إن عملية الاستعراض تلك قد ولدت سلسلة من مهام المتابعة في المجلس. وبوصفي رئيسا للمجلس وللوفاء بالولاية التي كلفني بها المجلس، شكلت فرقة عمل لإسداء المشورة بشأن الطرق الكفيلة بتحسين خدمات الأمانة العامة، ووصول الأشخاص من ذوي الإعاقة إلى عمل المجلس، وبشأن جدوى استخدام تكنولوجيا المعلومات. وسوف يعود الفريق للمجلس للإبلاغ عن عمله، ويقدم توصيات محددة للمجلس خلال دورته العادية التاسعة عشرة. لقد بدأت أيضا المشاورات بشأن أول اجتماع سنوي رفيع المستوى لحلقات النقاش التي أُنشئت لدمج حقوق الإنسان في الأعمال العامة لمنظومة الأمم المتحدة، وسيعقد هذا الاجتماع في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٢، خلال دورة المجلس في آذار/مارس. وسيوجه المجلس قريبا الدعوة إلى رؤساء وكالات الأمم المتحدة للمشاركة في ذلك الحدث وكذلك إلى أعضاء اللجنة والأمين العام الذي نأمل أن يُلقي الكلمة الافتتاحية للدورة.

إن تلك اللجنة، في إطار التركيز الواسع للتطوير والتعاون في مجال حقوق الإنسان سوف توفر فرصة

مؤاتية لتقييم التقدم والمنجزات والتحديات لدمج حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة وفقاً للولاية التي أناطتها الجمعية العامة بالمجلس، والنهوض بدمج حقوق الإنسان على الصعيد الوطني.

ثمة إنجاز آخر لعملية الاستعراض تمثل في فتح آفاق جديدة لمشاركة مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية المعتمدة في عمل المجلس، امتثالا لمبادئ باريس (قرار الجمعية العامة ١٣٤/٤٨). وهذه المؤسسات عناصر فاعلة رئيسية في تحسين الحالة في الميدان، خاصة لما لديها من إمكانية للقيام بدور يتمثل في متابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة.

ومن الآن فصاعدا فإن مساهمات تلك المؤسسات في عملية الاستعراض الدوري الشامل ستتجسد في جزء منفصل من موجز للمعلومات التي يقدمها هذا المكتب إلى أصحاب المصالح، وسيكون بوسعها الكلام بعد الدولة قيد الاستعراض عند اعتماد الاستعراض الدوري الشامل المتعلق بتلك الدولة في الجلسات العامة للمجلس. وسيكون بوسع المؤسسات الوطنية أيضاً الكلام بعد الدولة المعنية في أعقاب عرض تقارير البعثة عن البلدان من خلال الإجراءات الخاصة. وقد بدأنا في تنفيذ هذا الإجراء الجديد في شهر أيلول/سبتمبر الماضي. وقد عزز الاستعراض أيضا من نوعية عملية الاختيار للذين لديهم ولايات تتعلق بالإجراءات الخاصة.

إن التقرير السنوي للمجلس (A/66/53) وإضافته (A/66/53/Add.1) اللذين أقدمهما لكم اليوم يحتويان على قرارات ومقررات اعتمدها المجلس في دورتيه العاديتين السادسة عشرة والسابعة عشرة وفي دوراته الخاصة الرابعة عشرة والخامسة عشرة والسادسة عشرة التي عُقدت تحت رئاسة سلفي السفير سيبهاساك بوانغكيتكيو الممثل الدائم لتايلند، وتلك التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية السابعة عشرة والدورة العادية الثامنة عشرة تحت رئاستي التي بدأت في ٢٠ حزيران/يونيه من هذا العام.

إن المجلس خلال الدورات العادية الثلاث الماضية عقد، من بين مناقشات أخرى، ما مجموعه أربع عشرة حلقة نقاش استهدفت اقتسام آراء طائفة واسعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك خبراء الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان وممثلين عن المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية. واشتملت الموضوعات الرئيسية لتلك اللجان، في جملة أمور، على حقوق ضحايا الإرهاب، والجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان في سياق التدابير المتخذة في حالات قيام الإرهابيين بأخذ الرهائن، وحق الأطفال الذين يعيشون في الشوارع والعنف ضد المرأة، والحقوق الصحية للأشخاص المسنين؛ ودور التعاون الدولي في تحسين نوعية حياة الأشخاص ذوي الإعاقات، ولغات وثقافات السكان الأصليين؛ وأفضل الممارسات في مكافحة العنصرية، والتمييز العنصري، وكره الأجانب وغير ذلك من الأشكال المتصلة بالتعصب، والوفاء التام بحقوق الإنسان للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي؛ وتعزيز المبادرات الدولية الرامية إلى النهوض بحوار عالمي يشجع على ثقافة التسامح والسلام على كل مستوى، وذلك ارتكازا على احترام حقوق الإنسان وتنوع الأديان والمعتقدات؛ تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في سياق الاحتجاجات السلمية؛ وإحقاق الحق في التنمية. وكما يتضح بجلاء، فإن تلك المواضيع الرئيسية تنشد اهتمام المجلس نحو تعريف أشكال محددة للحماية والتحديات التي تواجه تعزيز حقوق الناس الذين ينتمون إلى طائفة متنوعة من المجموعات الاجتماعية.

ولدى المجلس الآن ما مجموعة ٤٤ إجراءا خاصا، تشمل الولايات القُطرية والموضوعية. أما الولايات المنشأة

حديثا، فتشمل المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، والخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار، والفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من المؤسسات التجارية، وفريق الخبراء المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف، والمقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة، والعدالة، والتعويض عن الأضرار، والضمانات الكفيلة بعدم حدوثها مرة أخرى.

لقد اضطلع المجلس أيضا بأعمال وضع المعايير من خلال أفرقته العاملة. وقدم أيضا إلى الجمعية العامة إعلان الأمم المتحدة بشأن التثقيف والتدريب المتعلقين بحقوق الإنسان والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل التي تنص على تقديم إجراء يتعلق بالاتصالات لكي تقره.

ويسرني أن أبلغ أنه في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، اختتم الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل الدورة الماضية للحلقة الافتتاحية لعمله. على الرغم من أن تلك الحلقة ستنتهي رسميا باعتماد الوثائق الختامية للدول السبعة عشرة التي درستها، وذلك في الدورة العادية المقبلة للمجلس التي ستعقد في آذار/مارس ٢٠١٢، من المهم التشديد على أن حالات حقوق الإنسان في الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الـ ١٩٣ قد نظر فيها الفريق العامل والمجلس، وكانت معظم الدول قيد الاستعراض ممثلة بوزراء رفيعي المستوى جدا. وهذا معلم في تاريخ الأمم المتحدة.

أما الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل الذي يبدأ في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٢ فسيكون هاما للغاية لنجاح هذه الآلية. وسوف يوفر فرصة للدول وأصحاب المصالح الآخرين لتقييم التطورات التي حدثت منذ الاستعراض السابق، ولدراسة التقدم في تنفيذ التوصيات وإعادة تقييم حالة حقوق الإنسان بشكل عام. والانتقال من دورة مدتها أربع سنوات إلى دورة تمتد لأربع سنوات ونصف، مما يعني أن الفريق العامل سوف يستعرض أربعة عشر بلدا بدلا من ستة عشر بلدا في كل دورة. ومن ثم سيزداد الوقت المتاح لكل استعراض من ثلاث ساعات إلى ثلاث ساعات ونصف الساعة. وبعض هذه التسويات ستتطلب بضعة موارد بشرية ومالية إضافية من حيث خدمات المؤتمرات. والأهم من ذلك كله أنه ينبغي للجمعية العامة أن تأخذ في الحسبان أنه منذ إنشاء الاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠٠٨، لم تحظ هذه الآلية الناجحة والقيمة بالتمويل الكافي من الميزانية العادية، لا سيما فيما يتعلق بترجمة الوثائق في أوانها وعلى نحو ملائم.

قبل أن أختتم كلمتي، أود أن أتطرق باختصار إلى التحديات الكبيرة التي يواجهها مجلس حقوق الإنسان من حيث الموارد التي يحتاجها لمواصلة أعماله. وكما ورد آنفا، فقد شهد العام الماضي تجدد اهتمام المجلس بالحالات الماسة بحقوق الإنسان، مما يفضي إلى زيادة في عدد القرارات والمقررات المتخذة والتي تنطوي على آثار مالية كبيرة. وبينما كانت تكلفة الموارد التي تحتاجها تفويضات مجلس حقوق الإنسان الصادرة تقارب ٥ ملايين دولار في عام ٢٠١٠، فقد ارتفعت التكلفة هذا العام إلى أكثر من ٢٤ مليون دولار. وينبع السبب الرئيسي لتلك الزيادة من إنشاء أربع لجان تحقيق مستقلة وبعثات تقصي حقائق، وإنشاء ولايات جديدة تتعلق بالإجراءات الخاصة. تلك المبالغ لها تأثير مباشر على متطلبات خدمة المؤتمرات؛ وتعاني مرافق الاجتماعات في جنيف من نقص التمويل، وبلغت بالفعل الحدود القصوى لاستيعابها، ونتيجة لذلك فإن عددا متزايدا من التقارير غير متاح بجميع اللغات الرسمية قبل النظر فيه. كما اتفق في القرار الذي اتخذه مجلس حقوق الإنسان بشأن استعراض أعماله وعمله، ستنظر الجمعية العامة خلال هذه الدورة في مسألة

تقديم أموال إضافية بسرعة لتنفيذ ولايات جديدة طارئة يعتمدها المجلس في كل دورة.

لذلك أود أن أطلب التعاون والدعم عندما تتناول اللجنة الخامسة هذه المسألة الهامة، وذلك بالنظر إيجابيا في الخيارات التي يمكن أن تقدم في تقرير الأمين العام، لا سيما فيما يتعلق بتمويل النفقات غير المتوقعة أو الاستثنائية الناجمة عن قرارات المجلس ومقرراته. لذلك الغرض، يمكن تعديل ما هو غير متوقع من آلية النفقات الطارئة لتغطية تمويل الولايات العاجلة، مع تداعيات مالية هامة، مثل بعثات تقصي الحقائق ولجان دولية مستقلة للتحقيق.

وعملا بقرار الجمعية العامة ٢٨١/٦٥ بشأن استعراض عمل وأداء المجلس، سأقوم كتدبير مؤقت بالاضطلاع بالرئاسة حتى نهاية عام ٢٠١٢، وسيكون لي شرف العودة إلى الجمعية العامة في العام المقبل من أجل إعداد تقرير عن أنشطة المجلس خلال فترة رئاستي. وفي الختام، أكرر ذكر التزامي، ليس فقط بمتابعة نتائج الاستعراض، ولكن بالاشراف بصفة عامة على كفاءة أداء المجلس خلال فترة رئاستي. أنا ممتن لاهتمام المجلس ودعمه.

السيد سيفو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): إن المجموعة الأفريقية ممتنة لرئيسة مجلس حقوق الإنسان وكل العاملين معها لمشاركتهم وجهودهم باسم تعزيز وحماية حقوق الإنسان في العالم. المجموعة الأفريقية على دراية كبيرة بمدى صعوبة مهمتها، في كل بلد في العالم لديه مشاكل وتحديات خاصة به تتطلب الاهتمام. وهذا هو السبب في أن مجموعة البلدان الأفريقية تود أن تعرب عن تأييدها لها وفريقها، وإعادة تأكيد التزامها بعمل مجلس حقوق الإنسان. والمجموعة الأفريقية تود أيضا أن تؤكد أن استمرار المشاركة بخصوص هذا الموضوع مع جميع أصحاب المصلحة هو مفتاح التوصل إلى فهم للمسائل التي تتباعد وجهات نظر الدول الأعضاء بشأنها، والتقدم بتلك التي تتفق عليها.

إن المجموعة الأفريقية ترحب بفرصة المشاركة في هذه المناقشة. وقد أحاطت المجموعة علما بالجهود التي تبذلها رئيسة المجلس لتحقيق نتيجة ناجحة لعملية الاستعراض. ونحن نقدّر، على وجه الخصوص، الشكل المفتوح للدورة الثانية للفريق العامل، التي تسمح بالمشاركة الفعالة للأعضاء والمراقبين وأصحاب المصلحة الآخرين.

تؤمن المجموعة الأفريقية بأن مجلس حقوق الإنسان، بوصفه هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، يؤدي دورا حاسما في حماية حقوق الإنسان وتعميم مراعاتها في العالم بأسره. في العام الماضي، قامت الجمعية العامة ضمن ولايتها بإجراء مفاوضات بشأن استعراض المجلس بهدف تعزيز وظائف المجلس وأساليب العمل. ترحب المجموعة الأفريقية بنهج توافق الآراء والنتائج التي نجمت عن تلك المفاوضات، فضلا عن النهج المنسق بين جنيف ونيويورك خلال عملية الاستعراض. وينبغي تعزيز هذه الممارسة وتثق المجموعة الأفريقية بأننا سنستفيد جميعا من الممارسة الجديدة المتمثلة في عقد حوار تفاعلي بين اللجنة الثالثة ورئيسة مجلس حقوق الإنسان.

المجموعة الأفريقية تؤكد من جديد تأييدها لقرار الجمعية العامة المتمثل في توزيع بند جدول الأعمال المتعلق بتقرير مجلس حقوق الإنسان على كل من الجمعية العامة واللجنة الثالثة. يسرنا بأن رئيسة مجلس حقوق الإنسان قادرة الآن على تقديم التقرير بصفته أو بصفتها رئيسا أمام الجلسات العامة للجمعية العامة واللجنة الثالثة. تلك الهيئات قادرة الآن على النظر في جميع توصيات المجلس والعمل بشأنها المقدمة إلى الجمعية العامة، بما في ذلك تلك التي تتعامل مع تطوير القانون الدولي في مجال حقوق الإنسان.

تتطلع المجموعة إلى تعزيز الجهود التي يبذلها المجلس لمكافحة جميع أشكال التمييز في جميع أنحاء العالم على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، ولا سيما التمييز ضد المرأة، والتعامل مع المسائل المتعلقة بالأقليات القومية أو العرقية أو الدينية أو اللغوية وبالمهاجرين وغيرهم ممن يواجهون درجات متفاوتة من التهميش والتمييز الاجتماعيين. ينبغي أن يدور مسعانا في ذلك الصدد حول تجنب فرض المفاهيم المثيرة للجدل التي لا أساس لها في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، التي لا تأخذ بعين الاعتبار اختلاف النظم الاجتماعية والثقافية والقيمية في مختلف المجتمعات.

أخيرا، فإن المجموعة الأفريقية تشجع مجلس حقوق الإنسان على مواصلة تعاونه وتكثيفه مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمراقب الاتحاد الأوروبي.

السيد ماير – هارتنغ (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أعرب عن ارتياحنا للاهتمام الكبير الذي يولده هذا الموضوع المهم لدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وبشكل أكثر تحديدا، لدى المجموعات الرئيسية في الجمعية العامة.

يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. تؤيد هذا البيان – البلدان المرشحة وهي تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وأيسلندا، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والبلدان المرشحة المحتملة وهي ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وصربيا، فضلا عن أوكرانيا.

إن الاتحاد الأوروبي يشكر رئيسة مجلس حقوق الإنسان، السفيرة لورا دوبوي لاسير، على تقديمها التقرير السنوي السادس لمجلس حقوق الإنسان (A/66/53 و A/66/53/Add.1) إلى الجمعية العامة. ونقدّر أيضا الفرصة المتاحة هذا الصباح لإجراء حوار تفاعلي مع رئيس المجلس.

كان الاتحاد الأوروبي منذ البداية مؤيدا قويا لمجلس حقوق الإنسان بوصفه الهيئة الرئيسية لآلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. الاتحاد يولي أهمية كبيرة لمصداقية وفعالية المجلس، وسيستمر في بذل كل جهد ممكن لضمان قدرته على الوفاء بولايته بشكل مسؤول وفعال، ومساهمته في إدخال تحسينات ملموسة على حالة حقوق الإنسان في الميدان. حتى الآن وبعد انتهاء عملية الاستعراض، يعتقد الاتحاد الأوروبي بأنه يجب علينا استغلال كل مناسبة لتمكين المجلس من الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها، ومن أن يرقى إلى مستوى توقعات العالم بأسره منه. يضطلع مجلس حقوق الإنسان بمسؤولية التصدي لحالات انتهاك حقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة والمنهجية التي تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة من لدن المجتمع الدولي.

في ذلك الصدد، يسر الاتحاد الأوروبي جدا أن يلاحظ أن المجلس قد أدى دورا رائدا في تناول الأحداث التي وقعت مؤخرا في الشرق الأوسط وأماكن أخرى. على وجه الخصوص، فإن الإجراءات التي اتخذها المجلس لمعالجة عاجلة لحالات حقوق الإنسان في كوت ديفوار وليبيا وسوريا وبيلاروس – التي هي جارة للاتحاد الأوروبي – واليمن، نموذجية وتظهر أنه يعمل كما هو مفروض فيه أن يعمل. يأمل الاتحاد الأوروبي في أن يواصل المجلس متابعة هذه التطورات واتخاذ إجراءات كلما تطلب الأمر ذلك.

وتنطوي عضوية المجلس على مسؤوليات هامة. وينص القرار ٢٥١/٦٠ على أن الأعضاء المنتخبين لشغل

عضوية المجلس سيتقيدون بأعلى المعايير في الترويج لحقوق الإنسان وحمايتها. ولقد أكد الاتحاد الأوروبي في مناسبات كثيرة، كان آخرها في سياق عملية استعراض مجلس حقوق الإنسان، على أنه ينبغي الاهتداء بذلك المبدأ في انتخاب أعضاء المجلس مثلما ينبغي للأعضاء المنتخبين أن يهتدوا به أثناء مدة عضويتهم. وفي ذلك الصدد تجدر الإشارة إلى أن الدورة الاستثنائية المعقودة في شباط/فبراير والمكرسة لحالة حقوق الإنسان في ليبيا لم تعرب عن شديد القلق فحسب حول حالة حقوق الإنسان في ذلك البلد، وإنما أوصت أيضا بتعليق عضوية ليبيا في مجلس حقوق الإنسان. وفعلت الجمعية العامة الشيء ذاته في ١ آذار/مارس في خطوة لم يسبق لها مثيل. وعلى ضوء تلك الحالة التي تجسد عمل المجلس في هذا المضمار نحث الجميع على إيلاء اهتمام أكبر لسجلات والتزامات الدول في مجال حقوق الإنسان عندما ينتخبون أعضاء مجلس حقوق الإنسان، ونحثهم كذلك على متابعة أداء الأعضاء طيلة مدة عضويتهم.

ويولي الاتحاد الأوروبي أعظم الأهمية للإجراءات الخاصة، التي تعتبر عيون وآذان المجلس. وفي ضوء الحالة المتردية في إيران، نرحب بإصدار المجلس، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، ولاية جديدة بخصوص ذلك البلد ونرحب أيضا بتمديد ولايات المقررين الخاصين لحالات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وميانمار وكمبوديا. وجدد المجلس أيضا ولايات الخبراء المستقلين المعنيين بحالة حقوق الإنسان في السودان والصومال وهايتي. وقد التزم المجلس بتوفير المساعدة التقنية وبناء القدرة لحكومة جنوب السودان للنهوض بحقوق الإنسان، بناء على طلبها.

تؤدي الإجراءات الخاصة المواضيعية دورا ممتازا بنفس القدر، من خلال إجراء البحوث وتنظيم زيارات إلى البلدان وتقديم مساهمات قيمة في نشر الوعي بفحوى حقوق محددة من حقوق الإنسان، ومن خلال المساهمة في تحسين معايير حقوق الإنسان وتطبيقها. ومن بين الإجراءات الخاصة المواضيعية الكثيرة اسمحوا لي بأن أسلط الضوء على المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، وهي ولاية صدرت قبل ٢٥ سنة بموجب إعلان القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد، المعتمد في عام ١٩٨١.

وبغية السماح للإجراءات الخاصة بأن تؤدي دورها، من الأساسي أن يتمكن المكلفون بالولايات من إجراء تقييماتهم بطريقة مستقلة ومن توجيه انتباه المجلس إلى قضايا وحالات حقوق الإنسان. وإن تمكّن المكلفين بالولايات من تنظيم الزيارات القطرية وإجراء الاتصالات المباشرة مع الكيانات الحكومية المعنية، وكذلك مع أصحاب المصلحة الآخرين الوطنيين والإقليميين، لا سيما المجتمع المدني، يتسم بأهمية حاسمة. وقد وجهت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي دعوة دائمة للزيارة إلى المكلفين بالولايات في نطاق الإجراءات الخاصة. ويهيب الاتحاد الأوروبي بجميع أعضاء الأمم المتحدة أن يحذوا حذونا وأن يتعاونوا بحماس معهم.

لقد ساهم المجلس أثناء هذه السنة في تطوير الأعراف والمعايير الدولية في ميدان حقوق الإنسان وفي زيادة فهمها. وقد حقق النجاح في إقرار مشروع البروتوكول الاختياري الثالث لاتفاقية حقوق الطفل ومشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن التعليم والتدريب في مجال حقوق الإنسان. وإننا نؤيد اتخاذ اللجنة الثالثة الإجراءات اللازمة بشأن تلك المسائل في وقت لاحق من الشهر، ونؤيد اعتماد الجمعية العامة لها قبل نهاية العام.

والمجلس مكلف أيضا برصد تنفيذ قانون حقوق الإنسان الدولي ومعايير حقوق الإنسان الدولية. ولن يفلح المجلس في تعريف احتياجات الضحايا وتحديد المجالات الممكنة لتقديم المساعدة التقنية للدول وبناء قدراتها

إلا بالرصد الموضوعي والإبلاغ. وما برح تعزيز التعاون الدولي وتطوير بناء القدرات وتنفيذ الأنشطة في مجال التدابير التقنية مجالا قويا للمشاركة في المجلس، حيث اعتمد مبادرات هامة دعما لجهود السلطات في كمبوديا وقيرغيزستان وتونس وغينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي الحالات التي يمكن أن تقع فيها انتهاكات جسيمة لقانون حقوق الإنسان الدولي أو القانون الإنساني الدولي، ينبغي للمجلس أن يتصرف أيضا في الوقت اللازم وبطريقة فعالة. وبالتالي، كان تشكيل لجان التحري وإرسال بعثات لتقصي الحقائق أثناء السنة الماضية خطوة هامة في ذلك المضمار. ويهيب الاتحاد الأوروبي بجميع الدول أن تتعاون تعاونا تاما مع البعثات من أجل كفالة ألا يسمح أبدا بالإفلات من العقاب عن تلك الانتهاكات. وأود أيضا أن أشير إلى أن الاتحاد الأوروبي قد طرح، في سياق عملية استعراض المجلس، جملة مقترحات إضافية استهدفت تحسين استجابات المجلس في الحالات المثيرة للقلق. وإننا نؤمن بأنه لا يزال يوجد مجال لتحسين قدرة المجلس على التأثير على أرض الواقع، لا سيما في الاستجابة لانتهاكات حقوق الإنسان وقت حدوثها وفي المساعدة على منع المزيد من الإساءات.

الاستعراض الدوري الشامل يكمل الإجراءات الخاصة وأدوات وآليات حقوق الإنسان الأخرى التي ترصد حالات حقوق الإنسان وتعالجها. ونرحب بإكمال الدورة الأولى للاستعراض ونشجع على التنفيذ الشامل السريع لتوصياتها، بما في ذلك الاستفادة من المساعدة الدولية لتحقيق ذلك الغرض. ويشجع الاتحاد الأوروبي أيضا جميع الدول على التعاون التام مع أصحاب المصلحة كافة في الإعداد لعملية الاستعراض عن طريق إجراء مشاورات مع البرلمانات الوطنية ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية وممثلي المجتمع المدني. ومع انتقال عملية الاستعراض الدوري الشامل إلى دورتها الثانية، ينبغي أن ينصب التركيز على التنفيذ والمتابعة، بهدف تعزيز مصداقية آلية المجلس تلك وتأثيرها.

ويضطلع مجلس حقوق الإنسان بدور هام كمحفل للحوار ولتبادل أفضل الممارسات والخبرات بشأن مجموعة واسعة متنوعة من مسائل حقوق الإنسان المواضيعية. وأود أن أسلط الضوء على التطورات الهامة التالية.

أولا، طلب المجلس من الممثل السامي لحقوق الإنسان أن يتبنى دراسة عن توثيق القوانين والممارسات التمييزية وأعمال العنف ضد الأفراد بسبب ميولهم الجنسية أو هويتهم الجنسانية، في جميع مناطق العالم، وقرر توجيه دعوة للمشاركة في ندوة يشكل التقرير أساسا لها. وإننا نتطلع إلى ذلك الحدث الهام ونتوقع المشاركة في تلك المداولات بهمة.

ثانيا، تبنى المجلس ”المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون ’الحماية والاحترام والانتصاف‘“ وأسس آلية لمتابعة عمل الممثل الخاص للأمين العام المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال. ونتطلع إلى مزيد من التعاون الوثيق مع الفريق العامل المعني بالشركات عبر الوطنية، بهدف المساهمة في التنفيذ الفعال للمبادئ التوجيهية.

وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير واصل المجلس أيضا تعميم حقوق الإنسان في أعمال منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وعلاوة على ذلك يثمن الاتحاد الأوروبي عاليا دور منظمات المجتمع المدني ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية وإسهامها الهام في عمل المجلس. ونتطلع إلى مواصلة وزيادة تطوير تعاونها مع المجلس.

ختاما، اسمحوا لي بأن أكرر التزام الاتحاد الأوروبي القوي بالإسهام في عمل مجلس حقوق الإنسان، وبتقوية دوره في المساعدة على تطوير قانون حقوق الإنسان الدولي،

وبالقيام بطريقة منهجية بإعلاء شأن الأعراف والمعايير الدولية السارية وكفالة تطبيقها، وتشجيع جميع الدول على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

أود أن أشكر رئاسة الجمعية على كفالة السير السلس لهذه الجلسة. وإننا نؤمن بأن جوهر الموضوع يتسم بأهمية بالغة إلى درجة أننا قررنا تخصيص يوم آخر للمناقشات المتصلة ببعض المسائل الإجرائية المفتوحة.

السيد سغافنام (الهند) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أن يشكر رئيس مجلس حقوق الإنسان على عرضه تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/65/53 و A/65/53/Add.1) في إطار البند ٦٤ من جدول الأعمال.

مجلس حقوق الإنسان، الذي أُسس في عام ٢٠٠٦، عزز الجهود الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء الكوكب. ونشعر بالطمأنينة من توافق الآراء الواسع الذي أفلح المجلس في تحقيقه في معالجة مسائل حقوق الإنسان بطريقة بناءة بقدر أكبر. ويشكل المجلس تحسينا كبيرا عن الهيئة التي سبقته، أي لجنة حقوق الإنسان. ونحن نؤمن بأن هذا قد تحقق بفضل النهج اللاإنتقائي الشفاف الذي اتبعه المجلس في تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع.

ونرحب بالنجاح في إكمال عملية الاستعراض، التي شاركت الهند فيها بهمة. لقد أتاحت عملية الاستعراض خارطة طريق لزيادة ترشيد أساليب عمل المجلس وطريقة تأديته لوظائفه، الأمر الذي يتجلى في الوثيقة الختامية (القرار ٦٥/٢٨١، المرفق) التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. ويجب علينا أن نكفل، عن اقتناع، أن يواصل المجلس تأدية وظيفته بعيدا عن الانتقائية والتسييس وبطريقة شفافة.

إننا نعتبر الاستعراض الدوري الشامل آلية إيجابية وجامعة وشفافة يمكن لجميع أصحاب المصلحة أن يشاركوا فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وهذه الحقيقة بالذات تعزز التزامنا بتحقيق تحسين فعلي في حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع.

ونعترف بالدور الهام الذي تضطلع به الهيئات المنشأة بمعاهدات في رصد تنفيذ الدول الأطراف للواجبات المترتبة عليها بموجب تلك المعاهدات. وقد أسفرت التوصيات التي قدمتها تلك الهيئات، إلى جانب أفضل الممارسات التي عرّفتها، عن تعزيز النظم القانونية المحلية ومساعدة الحكومات في بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان.

ونرحب بممارسة عرض تقرير مجلس حقوق الإنسان على الجمعية العامة مباشرة.

ويجب أن نكفل أيضا أن يتم النظر بسرعة، من قبل اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة، في القرارات التي تتخذها الجمعية العامة بشأن تقارير المجلس، وبصورة خاصة القرارات التي تترتب عليها آثار مالية، لتقليل التأخير إلى الحد الأدنى.

ونكرر التزامنا الثابت بمواصلة الانخراط بروح بناءة مع جميع الدول الأعضاء في جعل مجلس حقوق الإنسان جهازا قويا وفعالا وكفؤا وقادرا على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع.

السيدة رودريغيز كميخو (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): انقضت خمس سنوات منذ بدء مجلس حقوق الإنسان عمله، وإننا نقدر جهوده تقديرا عظيما.

لقد أنشئ المجلس تلبية للحاجة الملحة إلى التصدي لممارسات الكيل بمكيالين والمجابهة والمناورات السياسية التي اتسم بها عمل الهيئة التي سبقته، أي لجنة حقوق الإنسان. ويجب علينا أن نكفل أن المجلس لن يكرر الممارسات المؤذية

التي شوهت في نهاية المطاف سمعة تلك اللجنة. وقد ذكرت كوبا بوضوح تام أنها ترفض فرض تلك الممارسات.

ونشعر بالقلق من ميل المجلس إلى إدامة الممارسات الإنتقائية وتطبيق المعايير المزدوجة عند نظره في حالات حقوق الإنسان، ذلك أن عمله يجب أن يهتدي بالتعاون والحوار القائم على احترام الآراء الأخرى.

لقد اضطلعت كوبا بدور حثيث في تأسيس مجلس حقوق الإنسان وأدت دور المفاوض في كل مرحلة من مراحل عملية الاستعراض، التي أجريت في جنيف ونيويورك بين آذار/مارس ٢٠١٠ وحزيران/يونيه ٢٠١١، بهدف صقل عمل المجلس وترسيخ أركانه بعد مضي أول خمس سنوات على بدء عملياته.

وقد جاءت حصيلة عملية الاستعراض لصالح البلدان النامية. إذ أمكن الإبقاء على العناصر الصميمية من حزمة بناء المؤسسات للمجلس، والتقيد بأحكام القرار ٢٥١/٦٠ الذي أنشأ المجلس.

ويمثل الاستعراض الدوري الشامل الآلية الجامعة القائمة الوحيدة لإجراء تحليل شامل لحالة حقوق الإنسان في جميع البلدان، وهو ما يميز المجلس أساسا عن اللجنة السابقة. وقد برهنت آلية الاستعراض هذه على أهميتها كقاعدة للتعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان على أساس الحوار البناء واحترام مبادئ العالمية والموضوعية والتجرد واللاإنتقائية.

وأثبت المجلس قدرته على الاستجابة في حالات الطوارئ التي تتطلب الاهتمام من المجتمع الدولي. وقد درس مرارا وتكرارا انتهاكات إسرائيل الجسيمة لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني.

ويمثل عقد دورات استثنائية لتناول المسائل المتعلقة بموضوع محدد مَعْلما في تاريخ عمل المجلس. وقد أتاحت الدورة الأولى منها، التي نظمتها كوبا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، مجالا للمناقشة وتقديم الاقتراحات بشأن كيفية التجاوب مع الآثار الخطيرة للأزمة الغذائية العالمية على ممارسة الحق الإنساني في الغذاء. وتدلل تلك المبادرات على قدرة المجلس على الاستجابة في حالات طارئة محددة لا تكون وطأتها محصورة داخل الحدود الوطنية ولا تكون ناجمة عن صراع داخلي أو منازعات دولية.

وفيما يتصل بالتمويل، نأسف من أن ممارسة الكيل بمكيالين قد تغلغلت أيضا إلى عمل المجلس. فالبلدان الغربية لا تعترض عندما يتناول المجلس قضايا تتطابق مع مصالحها الاستراتيجية، بما في ذلك عن طريق اتخاذ قرارات بشأن بلدان معينة وتشكيل لجان للتحري وإيفاد بعثات لتقصي الحقائق، رغم التكاليف الباهظة المقترنة بتلك الأنشطة في بعض الأحيان. ولكنها تسد الطريق على مشاريع القرارات التي تقدمها البلدان النامية، متذرعة بقيود الميزانية ومتحججة بأن تلك الأنشطة ينبغي أن تنفذ في نطاق الموارد المرصودة. إن المجتمع الدولي يتوقع منا أن نرد بصورة جماعية وفعالة بلا استثناء على جميع الأزمات التي تترك أثرا على البشرية، وبصورة خاصة على بلدان الجنوب.

وبينما يواجه العالم تحديات خطيرة – تحديات لم تكن متوقعة بهذا الحجم – ناشئة عن أزمات شديدة تلحق الأذى بكوكبنا، مثل الأزمتين الاقتصادية والمالية وأزمة الطاقة والأزمات البيئية والغذائية والاجتماعية، فإن الحق في التضامن الدولي يصبح مطلبا عاجلا ولا بد للمجلس من أن يعلي شأنه.

وما دام النظام الدولي الاقتصادي والسياسي المقصور على قلة قليلة قائما، فإن مجلس حقوق الإنسان يجب أن يواصل المناداة بنظام دولي ديمقراطي ومنصف.

وبينما تستمر التدابير القسرية المفروضة بشكل أحادي الجانب، والحصارات التي لا تتوقف، مثل الحصار الذي تعاني منه كوبا لأكثر من ٥٠ عاما، فإنه يتوجب على المجلس أن يرفض تلك الممارسات وأن يطالب بوضع حد لها. كما نكرر التأكيد على ضورة أن تكفل الإجراءات الخاصة للمجلس مراعاة مبدأي الموضوعية والحياد وأن تحترم بشكل عام مدونة السلوك المعتمدة أثناء مرحلة بناء مؤسسات المجلس.

وقد عملت كوبا على تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المجلس، وقدمت العديد من القرارات في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بغية كفالة وضع تلك الحقوق على مستوى الحقوق المدنية والسياسية.

وتكرر كوبا التأكيد على رغبتها في التعاون مع المجلس ومع آلية حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها التي تراعي التطبيقات العالمية بطريقة غير تمييزية. ونؤكد على رغبتنا في إجراء حوار مع جميع الدول على أساس الاحترام المتبادل، وقبول التساوي في السيادة والاعتراف بحق جميع الشعوب في اختيار نظامها السياسي ومؤسساتها.

السيد ويناويسر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئيسة مجلس حقوق الإنسان، السفيرة دوبوي لاسير، على تقريرها الشامل إلى الجمعية العامة عن عمل المجلس (A/66/53 و A/66/53/Add.1). لقد قدمت تقريرا عن سنة تكلل خلالها المجلس بالنجاح، وأجرى المجلس خلالها استعراضا وافيا وشاملا لعمله وأدائه وكذلك لمركزه فيما يتعلق بالجمعية العامة. ومع أن الأفكار الطموحة بشأن تحسين أعمال المجلس لم تتوج باتفاق، فإن عددا من التدابير يمكن أن تعتمد لتعزيز إجراءاته وعلاقاته المؤسسية.

وبالنظر إلى الأداء القوي للمجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإننا على اقتناع بأن النتائج المتواضعة لعملية الاستعراض تعبر عن التصور العام للمجلس بوصفه مؤسسة جيدة الأداء وعن الاحترام والسلطة المكتسبين من خلال عمله على مدى الأعوام. ولكن لا ينبغي أن يكون ذلك التصور سببا يمنعنا من اتخاذ إجراءات أكثر حسما، ولا سيما في مجالي التمويل وتجهيز توصيات المجلس.

إن الصعوبات التي واجهها المجلس في تمويل قراراته في إطار دوراته الاستثنائية تعرّض للخطر أنشطة المجلس العادية. وعليه، نأمل أن اللجنة الخامسة ستمنح المفوضة السامية إمكانية الحصول على آلية للنفقات غير المنظورة والاستثنائية لتمويل تنفيذ ولايات المجلس الهادفة إلى التصدي لحالات الطوارئ المتعلقة بحقوق الإنسان.

وعلى أساس المشاورات الواسعة النطاق خلال استعراض المجلس، التي كان لي شرف تيسيرها مع زميلي الموقر وصديقي، سفير المغرب، السيد لوليشكي، فقد توقعنا أن يكون الوقت قد حان لتوجيه رسالة دعم بتوافق الآراء من هذه الهيئة إلى المجلس. غير أن نتائج الاستعراض أسفرت عن دعم المجلس على أوسع نطاق ممكن دون توافق الآراء. والعنصر الاستثنائي في العملية الذي يمكن الإشارة إليه هو التعاون البناء بين جنيف ونيويورك أثناء العملية برمتها. وفي بيئة تتسم أحيانا كثيرة بالحساسية السياسية، أدى التبادل المكثف والالتزام بالتنسيق الوثيق بين رئيسي المجلس والجمعية العامة إلى التنفيذ السلس لمهمتنا. إننا نرى في ذلك الجهد نموذجا للتعاون الوثيق بين جنيف ونيويورك ونشجع على استمراره لمصلحة كلتا الهيئتين.

إن سلطة المجلس المعززة نتيجة للتنفيذ الشامل للمجلس لولايته بشكل متزايد خلال العام المنصرم، ولا سيما في مجال الأزمات الملحّة لحقوق الإنسان، والمسائل

المواضيعية لحقوق الإنسان، ووضع المعايير والاستعراض الدوري الشامل. وفي ظل الجهود المستمرة المبذولة من جانب المفوضة السامية لتعميق الوعي بحالات الطوارئ المتعلقة بحقوق الإنسان بطريقة غير انتقائية ومبنية على الحقائق، استجاب المجلس بسرعة وبشكل ملائم من خلال تصديه للحالات في كل من كوت ديفوار وليبيا وسوريا. وللأسف، لم يتخذ المجلس إجراءات باستعجال مماثل في حالات البحرين واليمن وسري لانكا التي كان لاتخاذ تلك الإجراءات بشأنها ما يبرره. إننا نرحب بتعيين مقرر خاص معني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية بوصفه خطوة هامة نحو المساءلة وندعو إلى التعاون الكامل مع الولاية في هذا المجال.

إننا نرحب بشكل خاص بالقرار التاريخي بشأن ولاية المجلس المتعلقة بدراسة التمييز وانتهاكات حقوق الإنسان التي يعاني منها الأشخاص على أساس الميول الجنسية أو الهوية الجنسانية.

وفي مجال وضع المعايير، نرحب بشكل خاص باعتماد البرتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بتوافق الآراء. فالبروتوكول يسد فجوة هامة في حماية حقوق الإنسان على أساس المعاهدات وفي إطار المساءلة المتصل بذلك. وعلاوة على ذلك، نرحب بإقرار المجلس للمبادئ التوجيهية بشأن قطاع الأعمال وحقوق الإنسان. فستشكل تلك المبادئ أيضا أداة توجيهية هامة في مجال كانت الحماية فيه محدودة.

وأخيرا، نشيد بالمجلس على اختتامه بنجاح الدورة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل. فقد أسفر الاستعراض بسرعة عن أهم وأشمل تقييم لمشهد حقوق الإنسان العالمي. كما تمخض الاستعراض عن عدد كبير من التوصيات لجميع الدول قيد الاستعراض، وستكون تلك التوصيات أساسية لكفالة أعمال المتابعة. بيد أن المتابعة لن تكون مجدية إلا إذا كنا مستعدين بوصفنا دولا للعمل بشأن تلك التوصيات التي رفضناها سابقا. وعلى هذا الأساس، سيكون التقييم المؤهل للتقدم المحرز ممكنا خلال الدورة الثانية، وسيكون شاهدا أيضا على جدوى الاستعراض الدوري الشامل بوصفه أداة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

إننا نتمنى للرئيسة دوبوي لاسير بداية طيبة في هذه العملية التي سيُضطلع بها في شهر حزيران/يونيه المقبل. وستكون رئيسة المجلس الوحيدة التي ستتاح لها الفرصة لتقديم تقرير سنوي للجمعية العامة مرتين. ونود أن نهنئها على قيادتها الحكيمة للمجلس ونتمنى لها كل النجاح في عملها خلال العام المقبل.

السيد حسن أحمد (السودان): يود وفد بلادي، بادئ ذي بدء، أن يتقدم بالشكر والتقدير للسيدة دوبوي لاسير، رئيسة مجلس حقوق الإنسان، على بيانها الضافي الذي أدلت به أمام الجمعية العامة، وأن يهنئها على قيادتها الحكيمة التي بدأت بها العمل في رئاسة المجلس، ويتمنى لها التوفيق والسداد في الاضطلاع بمهامها على الوجه المطلوب.

لقد مثّل إنشاء مجلس حقوق الإنسان قبل خمس سنوات إنجازا هاما في عمل الجمعية العامة للأمم المتحدة والأجهزة المتفرعة عنها في معالجة قضايا حقوق الإنسان على أساس من المساواة بين جميع الدول فيما عُرف بآلية الاستعراض الدوري الشامل الذي تخضع له جميع الدول دون استثناء. كما يقدم المشورة على أساس ولايته بموجب قرار الجمعية العامة بالرقم ٢٥١/٦٠ من خلال آلية الإجراءات الخاصة التي يمكن أن تقدم عملا جليلا إذا مارس حاملو الولايات عملهم بحيادية ودون تسييس أو انتقالية حسب نص وروح الولايات المناطة بهم ومدونة السلوك التي أقرها مجلس حقوق الإنسان في قراره ٢/٥ لعام ٢٠٠٧

وأكد عليها في قراره ١١/١١ الصادر في حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

وتأكيدا لتعاون السودان مع آليات حقوق الإنسان القائمة، يسعدني أن أنقل إليكم أن السودان قدم تقريره الأول إلى آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان في جنيف. وقد اشتركت عدة جهات ذات علاقة بقضايا حقوق الإنسان في السودان في إعداد التقرير، حيث شمل ذلك جهات حكومية ومنظمات المجتمع المدني. كما أن التقرير حوى بجانب العديد من قضايا حقوق الإنسان، مسائل التحول الديمقراطي والانتخابات البرلمانية والرئاسية التي جرت في السودان خلال العام الماضي، فضلا عن توقيع اتفاق الدوحة لسلام درفور الذي أسهم بصورة كبيرة في انحسار العنف في الأقليم، الأمر الذي انعكس إيجابا على تحسن حالة حقوق الإنسان في دارفور. كما حوى التقرير بجانب ذلك وفاء السودان بكل التزاماته حيال اتفاق السلام الشامل، وقبوله بنتيجة الاستفتاء. وقد لاقت هذه التطورات الإيجابية، بجانب توقيع السودان على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكلها الاختياري، الاستحسان والترحيب من مجلس حقوق الإنسان. ويؤكد وفد بلادي في هذا الإطار استعداده للالتزام بتنفيذ وتطبيق التوصيات التي وردت في الاستعراض.

إن قرار مجلس حقوق الإنسان ١٦/١٨ المتخذ إبان انعقاد دورة المجلس الأخيرة في أيلول/سبتمبر الماضي تحت البند ١٠ من جدول الأعمال، والذي قضى بالإجماع في الفقرة ١١ بإنهاء ولاية الخبير المستقل لحالة حقوق الإنسان في السودان تحت البند الرابع (المراقبة والرصد)، وتمديدها على أساس اختصاص جديد لبناء القدرات وتقديم الدعم الفني تحت البند العاشر، يمثل اعترافا من المجلس بالتطور الإيجابي لأوضاع حقوق الإنسان في السودان، ويبين بجلاء مجهودات الحكومة في إعلاء وحماية حقوق الإنسان. ويُعرب وفد بلادي عن ترحيبه بقرار مجلس حقوق الإنسان المتعلق بولاية الخبير المستقل، كما يرجو أن يضيف إلى هذا الإنجاز التأكيد على أن العمل يجري الآن في السودان على قدم وساق لإنشاء المفوضية المستقلة لحقوق الإنسان التي تخطت مراحل تكوينها إجازة السلطة التشريعية لها، وهي الآن في مراحل تكوينها النهائية.

ختاما، يدعو وفد بلادي إلى تخصيص الموارد المالية اللازمة من قبل المجلس التي تُمكن مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان من القيام بواجبه تجاه تأمين أولويات عمله التي يأتي في مقدمتها تعزيز وحماية حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بذات الاهتمام الذي ظلت تحظى به الحقوق المدنية والسياسية.

الآنسة فرح الغربللي (الكويت): تناقش الجمعية العامة اليوم بندا هاما من البنود المدرجة في جدول أعمالها. وأود أن أشكر هنا مجلس حقوق الإنسان على التقرير المعروض علينا اليوم في الوثيقة (A/66/53)، والذي يلخص ما جاء من أعمال لأجل تعزيز حقوق الإنسان في المجتمع الدولي وسعيه الدائم لترسيخ مبادئ حقوق الإنسان والدفاع عنها.

ويسر وفد دولة الكويت أن يعرب عن امتنانه للدول الأعضاء في الجمعية العامة على ما منحوه من ثقة انتخاب دولة الكويت لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، مؤكدين في هذا الصدد التزام دعم دولة الكويت من خلال عضويتها في هذا المجلس الهام ببذل أصدق الجهود وتسخير كافة الإمكانات لتعزيز مبادئ حقوق الإنسان والدفاع عنها، مؤكدين على الدور الهام الذي يقوم به مجلس حقوق الإنسان في مكافحة العنصرية والتعصب والتمييز، مثمنين كذلك ما تقوم به الدول الأعضاء من أنشطة ملموسة في هذا المجال.

إن رقي الأمم والشعوب يقاس بمدى احترامها والتزامها بمبادئ حقوق الإنسان. كما أن ميثاق الأمم المتحدة يحثنا على النهوض بمبادئ حقوق الإنسان والحفاظ على حرياته الأساسية، وهو أمر يتطلب منها جميعا أن نسعى ونتكاتف لتحقيقه، فالجانب الإنساني يجب أن يسمو على كافة الاختلافات، إذ لا جنس ولا دين أو طائفة تحول دون حصول الإنسان على حقوقه كافة.

لقد اطلع وفد بلادي باهتمام بالغ على التقرير المقدم تحت هذا البند. وأود، في هذا السياق، أو أؤكد التزام دولة الكويت بمعايير حقوق الإنسان، إذ أن الدستور الكويتي الصادر في عام ١٩٦٢ يأتي متناغما مع قواعد وتنظيمات واتفاقيات حقوق الإنسان. فقد أصّل الدستور تلك الحقوق، مثل الحق في الحياة والحرية والتعبير، فنصّت المادة ٧ منه على أن العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع، والتعاون والتراحم صلة وثيقة بين المواطنين. كما نصت المادة ٢٩ من الدستور الكويتي على أن الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين.

وقد أولت دولة الكويت أهمية كبرى للمرأة، فهي تتمتع بشخصية قانونية مستقلة وأهلية كاملة، حيث تحظى المرأة الكويتية بكامل حقوقها السياسية، وتتقلد عدة مناصب قيادية في الدول عن طريق الانتخاب المباشر. كما أن تمثيل المرأة في البرلمان الكويتي وصلت نسبته إلى ٨ في المائة من إجمالي عدد الأعضاء في مجلس الأمة. كما حرصت بلادي على توفير الرعاية للأطفال انطلاقا من مبادئها الدستورية والتزاماتها الواردة في المواثيق والمعاهدات التي صادقت وانضمت إليها.

وتؤمن الكويت بدور مؤسسات المجتمع المدني وحرية الصحافة والرأي. وقد أصدرت عددا من القوانين ذات الصلة كقانوني ٢٠٠٦/٣ و ٢٠٠٧/٦١ والمعنيين بتنظيم العمل الإعلامي، المقروء والمرئي والمسموع، مما يكفل مناخا أكثر انفتاحا وديمقراطية، ويتناول الإعلام من خلاله جميع القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وإذ يشير الدستور الكويتي في المادة ٣١ إلى حماية الإنسان من التعذيب وسوء المعاملة والحط من الكرامة، فإن هذه الأجواء المليئة بالحريات كفيلة بتهيئة بيئة صحية مشجعة لتبادل الحوار وتجاذب الرؤى والأفكار على اختلاف مشاربها، كما تضمن زيادة المشاركة الشعبية في التعبير والتأثير في القرار السياسي في دولة الكويت، الأمر الذي يكفل لبلادي المزيد من الحصانة والاستقرار، ويقودها إلى الازدهار والرقي والابتكار.

وتأكيدا على المبادئ الثابتة لسياسة الكويت الخارجية، والتي تحرص على تعزيز الأمن والسلم الدوليين ونبذ العنف واحترام حقوق الإنسان، فإن بلادي تقدم العديد من المساعدات الإنسانية من خلال المنظمات والهيئات الحكومية وغير الحكومية لكل الشعوب ضمن سعيها لتعزيز حقوق الإنسان وكرامته. وقامت، من جانب آخر، بزيادة مساهماتها الطوعية السنوية الثابتة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان دعما لجهودها وأداء مهامها الموكلة إليها من الدول الأعضاء.

ولا يفوتنا في هذا المجال، ونحن نناقش قضية حقوق الإنسان وضرورة احترام آدميته، أن ندين وبشدة الممارسات والسياسات القمعية الإسرائيلية، والمستمرة في انتهاك أبسط مبادئ حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني الأعزل في الأراضي المحتلة. كما ندعو المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته لإجبار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الانصياع لقرارات الشرعية الدولية، والكف عن سياساتها العدوانية والتوسعية والزامها باحترام القانون الإنساني الدولي ومبادئ حقوق الإنسان.

إن الكويت تؤمن إيمانا مطلقا بضرورة الاهتمام بحقوق الإنسان. كما أنها لن تدخر وسعا للدفاع عنها، وتؤكد ذلك من خلال المشاركة في جميع المحافل الدولية وهيئات الأمم المتحدة، وكذلك الهيئات الحكومية وغير الحكومية المهتمة بقضايا حقوق الإنسان، حيث أن التعاون في هذا المجال هو السبيل الأمثل لارتقاء الأمم والشعوب.

السيدة هيرناندو (الفلبين) (تكلمت بالإنكليزية): بدايةً، أود أن أشكر الرئيس على إتاحته هذه الفرصة لي للتكلم عن تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/66/53 و Add.1). ولهذا البند من جدول الأعمال أهمية خاصة بالنسبة للفلبين، كونها عضواً مؤسسا أعيد انتخابه في المجلس. ونشكر رئيس المجلس، السفيرة لورا دوبوي لاسير على تقديمها تقرير المجلس السنوي السادس الى الجمعية.

في عام ١٩٤٨ وضعت الأمم المتحدة معيارا مشتركا للإنجاز بالنسبة لجميع شعوب الدول على أساس المبادئ الأساسية المتمثلة في العالمية والمساواة والإنصاف وعدم التمييز. ولما كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد تمت صياغته في عالم مزقته ويلات الحرب، فقد كان يعبر عن أسمى تطلعاتنا من أجل التحرر من الخوف والعوز والتزامنا بحماية حرمة وكرامة كل حياة بشرية، بغض النظر عن العرق أو العقيدة.

وبعد مضي أكثر من ٦٠ عاماً على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لا يزال سعينا لتحقيق أسمى تطلعاتنا مستمرا. ولا يزال السلام والازدهار بعيدي المنال. وبينما يتسع نطاق الفقر، هناك أيضاً نقص الغذاء وتغير المناخ والأزمات الاقتصادية والصراعات المسلحة وارتفاع معدلات البطالة والاضطرابات الشعبية وغيرها من التحديات الملحة التي تواجه عالمنا اليوم. ولا يزال كثير من الأطفال والنساء والرجال في حاجة ماسة إلى نيل حقهم في الحياة في حرية وكرامة مع تكافؤ في الفرص.

ولكن لا يزال الأمل يحدونا على الرغم من استمرار بعدنا عن تحقيق أسمى أهدافنا وتطلعاتنا. فليس إنشاء مجلس لحقوق الإنسان، يهدف إلى تعزيز آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الرامية إلى كفالة تمتع الجميع على نحو فعال بحقوق الإنسان كافةً – المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية – سوى واحد من مظاهر إيماننا المستمر والتزامنا الدائم بالقيم والمبادئ الواردة في الإعلان العالمي.

لقد وفرت لنا عملية الاستعراض الرسمي لمركز المجلس، فضلا عن استعراض عمله وأدائه في جنيف، والتي توجت باعتماد قرار الجمعية العامة ٦٥/٢٨١ في حزيران/يونيه ٢٠١١، فرصة لتقييم ما تحقق من مكاسب بواسطة هذه المؤسسة الفتية نسبيا. فقد أحرز المجلس تقدما معقولا في تنفيذ ولايته على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١. وقد زاد عبء عمله بشكل ملحوظ منذ إنشائه، بينما يدل العدد المتزايد من المبادرات الأقاليمية في المجلس على المشاركة الإيجابية من قبل الوفود وتعاونها في العمل من أجل الوصول إلى مزيد من النهج العملي والتطلعي بهدف معالجة الشواغل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو الإنسانية الملحة.

ولا يزال الاستعراض الدوري الشامل، بطابعه الحكومي الدولي واستعراض الأقران، يمثل آلية المجلس الأكثر ابتكارا وفعالية بشأن كفالة وفاء الدول بمسؤوليتها المتعلقة باحترام وإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية. غير أن هناك حاجة إلى زيادة تعزيز عملية الاستعراض الدوري الشامل إذا ما أردنا لرؤيتنا الهادفة إلى وجود آلية دائمة تستجيب لتحسين حالة حقوق الإنسان في جميع

البلدان، وتتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان أينما وجدت أن تتحقق.

وترى الفلبين أنه ينبغي للمجلس أن يكون شريكا مع جميع الدول وأصحاب المصلحة في تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، مع التركيز الشديد على بناء القدرات والتعاون الدولي. وعلى المجلس أن يواصل العمل بطريقة بناءة، وأن يعمل على تعزيز الحوار والتعاون وأن يشارك في تفاعل مثمر مع الدول وجميع أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والدولي.

وتؤدي الإجراءات الخاصة دورا هاماً في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. إن استقلال المكلفين بولايات أمر حيوي لعملهم، غير أنه ينبغي دائما موازنة ذلك مع اعتبارات هامة من قبيل المهنية والكفاءة والنزاهة والفعالية.

وتسعى الفلبين، كونها عضواً مؤسساً أعيد انتخابه في المجلس، إلى المساهمة بشكل بناء في أن يعمل المجلس بكفاءة وفعالية ويواصل التركيز على أهمية تحقيق أهداف ومعايير واستراتيجيات حقوق الإنسان على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية على حد سواء. إن الفلبين هي المقدم الرئيسي للمبادرات في المجلس بشأن حقوق الإنسان والفقر المدقع ومكافحة الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال. كما دأبت على نحو تقليدي على تقديم المبادرات بشأن حماية حقوق الإنسان للفئات الضعيفة مثل المهاجرين والنساء والشعوب الأصلية والمعوقين. وهي عضو في المنبر الأقاليمي بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، الذي يتألف من كل من إيطاليا، سلوفينيا، السنغال، سويسرا، الفلبين كوستاريكا، والمغرب.

ويسر الفلبين أن تلاحظ أن المجلس قد اعتمد في دورته السادسة عشرة إعلان الأمم المتحدة بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان (A/HRC/RES/16/1). يمثل الإعلان الوثيقة المرجعية الأولى التي أعدت برمتها من قبل مجلس حقوق الإنسان منذ إنشائه في عام ٢٠٠٦. إنها تقدم تعريفا واضحا ودقيقا للتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، ويحدد نطاقهما ومبادئهما والوسائل العديدة لضمان تنفيذهما بصورة فعالة. كما اعتمد المجلس أيضاً في دورته الثامنة عشرة قراراً آخر بالغ الأهمية (A/HRC/RES/18/22)، بمبادرة من الفلبين وبنغلاديش بشأن الآثار الضارة لتغير المناخ على التمتع الكامل بحقوق الإنسان.

وأخيرا، يصادف عام ٢٠١١ الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان الحق في التنمية (قرار الجمعية العامة ١٢٨/٤١، المرفق)، الذي أسس بشكل قاطع التنمية بوصفها حقاً ووضع البشر محوراً لعمليتها. وتواصل الفلبين، مع مراعاة أهمية الحق في التنمية بالنسبة لجميع حقوق الإنسان، الدعوة إلى عقد المناقشات بشأن الحق في التنمية ودعمها، بهدف ضمان تحقيقها، وخصوصاً في مجلس حقوق الإنسان.

ويعيد وفد بلدي، إذ يستشعر التحديات الحالية والناشئة لحقوق الإنسان، ويدرك أن التحقيق الفعلي لحقوق الإنسان أمر حيوي للتخفيف من حدة الفقر وتوفير نوعية حياة أفضل للجميع، تأكيد التزامه الثابت بحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

السيد ديالو (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود أن أثني على العمل الهام الذي أنجزه مجلس حقوق الإنسان خلال السنة المنقضية، وأعرب عن تقدير وفدي لرئيسة المجلس، سعادة السفيرة لورا دوبوي لاسير، الممثلة الدائمة لأوروغواي في جنيف لنوعية تقريرها. إن عقد ثلاث دورات استثنائية، واعتماد عدد كبير من القرارات والمقررات هذا العام يعكسان دينامية المجلس ويمثلان برهاناً ساطعاً على التقدم الذي أحرزه.

وفي هذا الصدد، أود أن أضيف أننا نرحب بأن جميع الدول الأعضاء تقريبا قدمت تقاريرها الآن إلى عملية الاستعراض الدوري الشامل، والتي كما قال الأمين العام، تفتح فصلا جديدا في تعزيز حقوق الإنسان وتؤكد عالميتها. إن المشاركة المقدّرة من جانب الدول في هذه الآلية، قبل بضعة أشهر فحسب من نهاية دورتها الأولى، تبين بوضوح أنه من الممكن تناول مسألة حقوق الإنسان بصورة نزيهة وخالية من أي شكل من أشكال التسييس عبر إقامة حوار موضوعي وبنّاء يتسم بالشفافية. ومع ذلك، فلا يمكن قياس قدرة الآلية على الإسهام بطريقة فعالة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان إلا عقب تنفيذ توصياتها. وإن مسؤوليتنا المشتركة هي أن نعمل من أجل نجاح هذه المشاريع.

إن النتائج التي حققها مجلس حقوق الإنسان منذ تأسيسه، إن كانت لا تزال هناك حاجة إلى مزيد منها، دليل على قدرة هذه الهيئة على الاستجابة بطريقة ملائمة للحالات التي تقتضي اهتمامها. ومع ذلك، إذا كان التقدم الذي حقق الآمال والتوقعات لا يسمح لنا باتخاذ موقف يرضينا، فإنه ينبغي أن يشجعنا على تكثيف جهودنا لتعزيز المجلس وتحسين أدائه.

هذا هو الاتجاه الذي ينبغي أن نسير فيه في العمل الذي قمنا به باعتمادنا، في حزيران/يونيه الماضي، القرار ٢٨١/٦٥ ومرفقه، المعنون ”نتائج استعراض عمل وأداء مجلس حقوق الإنسان“. ورغم أن القرار لم يرض تماما العديد من الوفود، فإنه ينبغي الإشادة بالنتيجة التي حققناها بفضل الرغبة في التوصل إلى حلول توفيقية والمرونة التي سادت في مناقشاتنا.

وعندما قررنا الإبقاء على مركز مجلس حقوق الإنسان بوصفه هيئة فرعية للجمعية العامة ومواءمة دورتها السنوية مع السنة التقويمية، فإننا في الحقيقة نسهم في تحسين أداء المجلس. وبنفس الروح، طلبنا إجراء دراسة عن وسائل تقديم التمويل الكافي للنفقات غير المنظورة والاستثنائية الناجمة عن القرارات والمقررارت التي يتخذها المجلس. ومن الواضح أن توفير التمويل الكافي لمجلس حقوق الإنسان من شأنه أن يزيد من فعاليته.

ومن نفس المنطلق، أشيد بالمقرر ١١٨/١١٧ الذي اتخذه مجلس حقوق الإنسان، في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، الذي ينص على إنشاء مكتب رئيس مجلس حقوق الإنسان. ومن شأن ذلك أن يتيح ذاكرة مؤسسيسة للمجلس ويحسن من حضوره. ويحدونا الأمل أنه، بإنشاء تلك الهيئة الهامة، سيراعي التمثيل الجغرافي العادل في عملية اختيار الموظفين.

وأثناء نظرنا في مشروع الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ في اللجنة الخامسة قبل بضعة ايام، أشدنا بالأمين العام على توصيته بتوفير تمويل إضافي للتعزيز المؤسسي لجدول أعمال المنظمة لحقوق الإنسان.

وفي الفترة الحالية من الأزمة، عندما يحبط الشك وعدم اليقين أكثر النفوس تفاؤلا، فإن الإسهام القيّم الذي يقدمه مجلس حقوق الإنسان في ضمان القيم الأساسية مثل التسامح والحوار بين الثقافات وحرية التعبير المسؤول هو مصدر للأمل والاطمئنان. وفي ضوء ذلك، يتعين على المجلس أن يضاعف جهوده في تعزيز التعليم في مجال حقوق الإنسان، وهو التعليم الذي يمكن أن يساعد إلى حد كبير في تحقيق هدف تخليص العالم من التعصب والخوف من الآخرين.

حتى وإن واصل مجلس حقوق الإنسان السير على هذا المنوال، فإنه يتعين عليه ايضا أن يركز بصورة أكبر على الجوانب العديدة للحق في التنمية. ونحن على اقتناع بأن احترام جميع حقوق الإنسان، دون تمييز، بما فيها الحق في التنمية، هو أحد التدابير الرئيسية للسلام والاستقرار على الصعيدين الوطني والدولي.

وختاما أود أن أشجع جميع الدول الأعضاء على الالتزام بجعل الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان تتكلل بالنجاح الحقيقي.

السيد دي سيلوس (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): ترحب البرازيل بتقرير مجلس حقوق الإنسان المعروض على الجمعية العامة(A/66/65 و A/66/53/Add.1). ونشكر ايضا رئيسة المجلس، السفيرة لورا دوبوي لاسير، على عرضها للأنشطة التي اضطلع بها المجلس في العام الماضي. ويعرض التقرير وصفا واضحا للعمل المكثف الذي قام به مجلس حقوق الإنسان. وتبرهن النتائج الإيجابية التي أحرزت في كلتا الدورتين العادية والاستثنائية أن المجلس آلية اساسية لكفالة تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع.

وحقيقة أن معظم النتائج التي تمخض عنها عمل المجلس قد أعتمدت بتوافق الآراء دليل إضافي على أن ما نتشاطره في جدول أعمال حقوق الإنسان ما زال أكثر مما يفرقنا. وتجزم البرازيل بأن زيادة الحوار والتفاهم أمران اساسيان لتحقيق حتى المزيد من تقريب وجهات النظر، الذي لا يمكن أن يؤدي إلاّ إلى جعل مجلس حقوق الإنسان أكثر فعالية.

إن البرازيل، التي أنهت مؤخرا ولايتها الثانية بوصفها دولة عضوا في المجلس، تعمل باستمرار بغية تحقيق نتائج مفيدة ومقبولة من الجميع. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت حكومة بلدي مشاريع قرارات بشأن مواضيع حماية حقوق الإنسان في سياق الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وبشأن حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية في سياق التنمية والحصول على الأدوية، وبشأن عدم توافق الديمقراطية والعنصرية، وهذا الأخير بالاشتراك مع الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة. وقد اعتمدت جميعها بدون تصويت، وعادة ما كان عدد المشاركين في تقديمها كبيرا.

ونلاحظ مع التقدير اختتام الدورة الأولى للاستعراض الدوري الشامل. وحقيقة أن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خضعت لعملية الاستعراض قد أبرز حقيقة أننا جميعا، بغض النظر عن مستوانا في التنمية، نواجه تحديات في كفالة أن تتمتع شعوبنا بجميع حقوق الإنسان تمتعا تاما. والتعاون الرفيع المستوى الذي حظيت به الآلية ربما فاق أشد التنبؤات تفاؤلا.

لقد شارك بلدي مشاركة بناءة في آلية الاستعراض الدوري الشامل، وبذا، ساهم في نجاحها الذي لا ينكر. وسعيا من البرازيل إلى تجنب الانتقائية والتسييس فإنها تقدمت بتوصيات لجميع البلدان المستعرَضة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وسنشارك أيضا على نحو بناء في استعراضنا المقبل، المقرر إجراؤه في أيار/مايو، في الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل.

ولكل تلك الأسباب يخلص تقييم البرازيل إلى أن مجلس حقوق الإنسان يمثل، إجمالا، قصة نجاح. وتتوفر في المجلس، في الوقت ذاته، إمكان أن يصبح جهازا أكثر فعالية مما هو الآن لتعزيز وحماية حقوق الإنسان كافة. وقد قدم بالفعل الاستعراض الذي أختتم مؤخرا اسهامات هامة في عمل وأداء المجلس، ونعتقد أنه من الممكن الاستمرار في تلك التحسينات أثناء عمله اليومي.

ومن بين التحسينات الضرورية، تولي البرازيل أهمية كبيرة لزيادة قدرة المجلس على تقديم التعاون والمساعدة التقنية. ونود أن نذكّر، في هذا الصدد، بالبيان المشترك من البرازيل و ٩٧ بلدا آخر بشأن موضوع المساعدة التقنية وبناء القدرات. ويتعين علينا عمل المزيد لتحقيق كامل ولاية

المجلس لتعزيز التعاون، مما يساهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في العالم.

السيد ميتسياليس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي تماما البيان الذي أدلي به في وقت مبكر المراقب عن الاتحاد الأوروبي. واسمحوا لي أن أقدم بعض التعليقات الإضافية بصفتي الوطنية.

لقد اصبحت حقوق الإنسان في كوننا المعولم عاملا حيويا في تعزيز السلم والعدالة والأمن والتنمية. فهي توفر وسيلة فريدة لحماية الأشخاص من الأضرار. وتشكل عنصرا لا غنى عنه في الخطاب السياسي الدولي والمحلي وتشكل حجر الزاوية لبناء مجتمع مدني نزيه وسلمي ويشمل الجميع. ولذلك يتحتم أن تحترم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حقوق الإنسان.

وأود أن أعرب عن تقديرنا لرئيسة مجلس حقوق الإنسان، السيدة لورا دوبوي لاسير، على عرض التقرير السنوي السادس لمجلس حقوق الإنسان (A/66/53 و Add.1). يؤكد التقرير تقيّد الدول الأعضاء بمبدأي التعاون والاحترام المتبادل. ومن بين القرارات التي اتخذها المجلس، نعتبر أن من أبرز القرارات تلك المتعلقة بالعنف ضد المرأة، والاتجار بالنساء والأطفال، والتعارض بين الديمقراطية والعنصرية.

هيمنت التطورات والتغيرات التي شهدتها بلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط على دورات مجلس حقوق الإنسان لهذا العام. وأسفرت هذه التطورات عن استمرار الحاجة الملحة إلى كفالة حماية الحقوق والحريات الأساسية لجميع الشعوب في المنطقة المجاورة لنا. إضافة إلى ذلك، وضعت الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية التي امتدت طويلا وأزمة الغذاء في القرن الأفريقي ضغوطا كبيرة على عاتقنا فيما يتعلق بحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية لعدد كبير من الناس.

من بين التطورات الإيجابية لدورات مجلس حقوق الإنسان هذا العام، لاحظنا استعراض المجلس، والاتخاذ التوافقي لقرارات كثيرة تتعلق ببلدان محددة، والانتهاء الناجح للدورة الأولى من عملية الاستعراض الدوري الشامل وباعتماد جميع التقارير الوطنية. لدينا الآن أمامنا أول خريطة عالمية لحقوق الإنسان. وجرى تمديد ولايات الإجراءات الخاصة وأنشئت ولايات جديدة إذ تطرق المجلس لمسائل لم تكن مشمولة سابقا.

في نفس الوقت، ينبغي أن نسعى لتحسين وتبسيط مختلف مبادرات المجلس، مع مراعاة الموارد المحدودة المتاحة. وإذ أصبح التعاون بين الموجودين من المكلفين بالولايات شائعا، يمكن تفادي تحديد متطلبات إبلاغ إضافية بغية تحقيق مزيد من الفعالية.

في تموز/يوليه، رحبنا بجمهورية جنوب السودان باعتبارها الدولة العضو إلى ١٩٣ للأمم المتحدة، وأعربنا عن تقديرنا لانخراطها الفوري مع مجلس حقوق الإنسان من أجل تعزيز الآليات الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان والحريات الأساسية ولحمايتها. ونتوقع أن تبذل جهود جدية من كل الأطراف لمنع مزيد من العنف ونحن مستعدون لمساعدة الحكومة الجديدة في تعزيز حقوق الإنسان.

رحبت اليونان بالمرحلة الانتقالية في ليبيا. فهي تؤيد بقوة العملية الجارية نحو الديمقراطية وتقف على أهبة الاستعداد لتقديم أية مساعدة في هذا الاتجاه.

وتؤيد اليونان بتوق أعمال مجلس حقوق الإنسان. على الرغم من المنعطف الاقتصادي الصعب الحالي، لن تألو حكومتي جهدا في مجال تعزيز حقوق الإنسان في جميع ميادين العمل. في الكفاح ضد العنصرية وكره الأجانب

وما يتصل بذلك من التعصب، سيقدم قريبا قانون جديد لاعتماده من قبل البرلمان سيجرم أيضا الأعمال العنصرية. علاوة على ذلك، عززنا إطارنا التشريعي لصالح المساواة بين الجنسين وتقديم المشورة لضحايا العنف القائم على نوع الجنس، والاتجار بالنساء والأطفال، وحماية حقوق الطفل على أساس مبدأ المصالح الفضلى للطفل.

نحن نعتز بالخطوات المتخذة للامتثال للمعايير الدولية من أجل القضاء على الاتجار غير القانوني، من خلال سن تشريعات صارمة لمقاضاة الجناة وحماية الضحايا وفقا للتشريعات التي تركز على الضحية، وكذلك لتحسين الوقاية من خلال الأنشطة المركزة والتنسيق الوطني. إضافة إلى ذلك، نتخذ تدابير لتوسيع نطاق حماية حقوق المعوقين. تظل مشاركتهم على قدم المساواة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في صدارة جدول أعمالنا.

يرى الاتحاد الأوروبي حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة، وتتشاطر جميع الدول الأعضاء فيه القيم الأساسية ذاتها من حيث احترام وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، ليس داخل حدود الاتحاد الأوروبي فحسب بل خارجها أيضا. واليونان، بصفتها عضوا في أسرة الاتحاد الأوروبي وطرفا في جميع الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، لديها التزام طويل الأمد بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وطالما كانت مؤيدة تأييدا قوي لجميع الجهود الرامية إلى تعزيز قيم حقوق الإنسان ومبادئها على جميع المستويات وفي جميع بلدان العالم. نقر بالدور المحوري الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في تعزيز قدرة المجتمع الدولي على تشجيع احترام جميع حقوق الإنسان. لذلك، قمنا منذ إنشاء مجلس فعال لحقوق الإنسان الدولي، بتأييده بحماس.

إن التزام اليونان بإقامة حقوق الإنسان هو حجر الزاوية في ترشيحنا لانتخاب مجلس حقوق الإنسان للفترة المقبلة ٢٠١٣-٢٠١٥. في هذا الصدد، قدمنا تقريرنا الوطني إلى آلية الاستعراض الدوري الشامل في أيار/مايو ٢٠١١، وقبلنا الغالبية الساحقة من التوصيات التي قدمتها الدول الأعضاء. نعتزم بالتالي كفالة المتابعة الفعالة لجميع توصيات الاستعراض الدوري الشامل. يؤكد التقييم الإيجابي العام لسجل اليونان في مجال حقوق الإنسان في إطار الاستعراض الدوري الشامل استعدادنا للمشاركة بنشاط في أعمال المجلس، والإسهام في التنفيذ الكامل لولايته وتعزيز مصداقيته وكفاءته من خلال تحسين التعاون عبر الإقليمي وبذل جهود أكبر لتحقيق اتفاق أوسع نطاقا على قراراته.

قدمت الحكومة اليونانية من جانبها ولبت الدعوات القائمة لجميع الإجراءات الخاصة بمجلس حقوق الإنسان. ونعتقد اعتقادا راسخا بأنه لا يمكن للمجلس تحديد المجالات التي تحتاج إلى بناء القدرات والمساعدة التقنية إلا من خلال الرصد والإبلاغ الموضوعيين، وبالتالي زيادة مساعدة البلدان لتحسين التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان أينما وقعت.

في سياق ترشيحنا للحصول على مقعد في مجلس حقوق الإنسان، فإن اليونان بصدد عملية التصديق على العديد من صكوك حقوق الإنسان الدولية وتعتزم مواصلة تعزيز إشراك المنظمات غير الحكومية اليونانية والدولية في أعمال المجلس. إضافة إلى ذلك، نعتزم اتخاذ عدد من الخطوات التكميلية واتخاذ إجراءات في مجالات إدارة الهجرة وإجراءات اللجوء، نظرا للتحديات التي تنشأ من التدفق غير المسبوق للمهاجرين غير الشرعيين الذين يدخلون اليونان نتيجة لموقعها الجغرافي.

لا يزال التمتع الكامل بحقوق الإنسان حجر الزاوية لأي صرح ديمقراطي، ويشكل تتويجا للحالة الإنسانية.

سعيا وراء هذا المثل الأعلى، يفي مجلس حقوق الإنسان بدقة بالدور المنوط به، وإذ تعي اليونان أهمية مهمتها، ستواصل المشاركة بنشاط في هذه العملية.

السيد جيراندي (تونس) (تكلم بالفرنسية): أغتنم هذه الفرصة لأرحب مع الارتياح الكبير بدينامية التعاون الجديدة التي ترسخت منذ ١٤ كانون الثاني/يناير بين آلية الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان وتونس. تلتزم تونس أكثر من أي وقت مضى بالتقيد بتعهداتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، وبكفالة أن تصبح حقوق الإنسان قيما عالمية بجميع الأبعاد، وأن تصبح واقعا ملموسا في الحياة اليومية في تونس.

وتتجلى دينامية التعاون الجديدة هذه من خلال تصديق تونس في حزيران/يونيه الماضي على أربعة من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، تكتسي أهمية كبيرة، وهي نظام روما الأساسي، والبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وتعكس هذه الالتزامات عزم بلدي القوي على وضع آلية شاملة لحقوق الإنسان تنسلخ عن الماضي للأبد وترسي ضمانات قوية ضد الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان.

وعلاوة على ذلك، فقد سحبت تونس تحفظاتها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، لتوطيد المكانة الصحيحة للمرأة في المجتمع التونسي وزيادة تعزيز المساواة بين الجنسين.

وانطلاقاً من نفس الروح، فإن تونس، بعد دعوتها المفتوحة لجميع الإجراءات الخاصة بمجلس حقوق الإنسان، رحبت بالمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، ورحبت أيضاً بالمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لزيارة تونس، حيث قام بزيارة لسجون تونس ومراكز الاحتجاز فيها، وقدم ملاحظاته وتوصياته.

إن العديد من الكيانات والمنظمات الدولية العاملة بشأن مسائل حقوق الإنسان افتتحت مكاتب في تونس. وأود أن أستشهد بمثال خاص على المكتب القُطري الجديد التابع للمفوضية السامية لحقوق الإنسان الذي افتتحته مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة نافانيثينم بيلاي في تموز/يوليه، والذي يؤكد استعدادنا الجماعي لتعزيز التعاون بوصفه اعترافاً حقيقياً بحقوق الإنسان.

وعمل بلدي أيضاً على تنشيط اللجنة الوطنية لمتابعة التوصيات التي وضعتها سائر هيئات معاهدات حقوق الإنسان والمقررون الخاصون والمنظمات الناشطة في ميدان حقوق الإنسان. وأنشأ أيضاً لجنة لموائمة تشريعاتها الوطنية مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

لقد تم الاعتراف أيضا بالزخم الجديد نحو التعاون المنتج مع مجلس حقوق الإنسان باعتماد المجلس في ٢٤ آذار/مارس لقرار بشأن التعاون بين تونس ومكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان (القرار ١٩/١٦)، الذي يبين التزام المجتمع الدولي الشديد بدعم جهود بلادي في تعزيز حقوق الإنسان، ولا سيما بحشد الموارد اللازمة للتصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهه.

في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، اتخذت تونس خطوة عملاقة نحو انتقالها إلى الديمقراطية بعقد انتخابات حرة وديمقراطية وشفافة للمرة الأولى في تاريخها. فالتونسيون المتعطشون للديمقراطية والحرية، أكدوا التزامهم بالواجب

المدني بإقبالهم الكاسح على صناديق الاقتراع لممارسة حقهم في اختيار ممثليهم في الجمعية التأسيسية، وكثيرون منهم فعلوا ذلك لأول مرة في حياتهم. ومن الجدير بالذكر أن أكثر من ٩٠ في المائة من الناخبين المسجلين قاموا بالتصويت. وفي ذلك الصدد، نكرر شكرنا العميق للأمم المتحدة والمراقبين الدوليين على جهودهم الجديرة بالثناء لضمان عملية انتخابية سلسة وناجحة.

نغتنم هذه الفرصة لتأكيد التزامنا الرئيسي بالحفاظ على المكاسب التي حققها الشعب التونسي ليتسنى له التمتع بمستقبل أفضل، وبذلك نستجيب لتطلعاته الشديدة إلى قيام نظام حكومي ديمقراطي وعادل وحر وإتحادي ومتطور.

إن تونس إذ تدرك أهمية الدعم الذي تقدمه آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل دعم الجهود الرامية إلى النهوض بحقوق الإنسان، تعمل حالياً على إعداد تقريرها الوطني الثاني الذي سيُقدم في شهر حزيران/يونيه المقبل كجزء من الحلقة الثانية للاستعراض الدوري الشامل. وسيتيح لنا التقرير فرصة ليس لإبراز جهودنا الوطنية فحسب، لا سيما تلك الجهود التي بُذلت لتنفيذ التوصيات الناشئة من الدورة الأولى للاستعراض، ولكن أيضاً لإبراز التحديات ذات الصلة التي ما زالت قائمة. ويقيناً بأن الدورة الثانية سوف تساعد على تعزيز دور تلك الآلية الابتكارية، وبذلك تكفل قيامها بدور أكثر فعالية في مساعدة بلدان من قبيل بلدي يرغب في بناء قدراته وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

في الختام، نكرر تصميمنا على اتخاذ المزيد من الخطوات لضمان تعاوننا الكامل والثابت مع مجلس حقوق الإنسان. باتباع تلك الطريقة سوف تنجح تونس في انتقالها إلى الديمقراطية وستكون قادرة بصورة أفضل على النهوض بثقافة حقوق الإنسان بأوسع أشكالها في أرجاء العالم.

السيد عبد العزيز (مصر): شكراً، سيدي الرئيس، بداية أود أن أعرب عن تقدير مصر لبيان رئيس مجلس حقوق الإنسان الشامل عن أعمال المجلس أمام الجمعية العامة بعد تقديمه تقرير المجلس أمام اللجنة الثالثة، وفقاً لما تم اعتماده بقرار الجمعية العامة الخاص بعملية استعراض مجلس حقوق الإنسان (القرار ٢٨١/٦٥، المرفق).

لقد أثبت مجلس حقوق الإنسان، منذ إنشائه بقرار الجمعية العامة رقم ٢٥١/٦٠، فعالية في الأداء، وعمل بشكل مستمر على تطوير معايير موحدة، من خلال منهج تعاوني بناء للتعامل مع قضايا حقوق الإنسان، على نحو رسخ رؤية للمجتمع الدولي مؤداها أن المجلس، باعتباره أحد الأجهزة الفرعية للجمعية العامة، يلعب دوراً هاماً في تعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان، ارتكازاً على مبدأ مسؤولية الحكومات في تعزيز وحماية حقوق الإنسان الذي أكدته وثيقة قمة عام ٢٠٠٥، ويساهم من خلال أنشطة الآليات التابعة له في دعم احترام حقوق الإنسان، وهي الآليات التي يجب تفعيلها في كل الدول الأعضاء دون استثناء، وبشكل عادل ومتساو وبعيد عن ازدواجية المعايير والتسييس والانتقائية، ويتسم بالموضوعية والحيادية.

يبذل المجتمع الدولي جهوداً مستمرة لضمان احترام وحماية حقوق الإنسان، ولمواجهة العديد من التحديات وضمان تضافر الجهود للتغلب عليها، وأهمها استعادة التعاون في الاهتمام الدولي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة، والحقوق المدنية والسياسية من جهة أخرى، وتعزيز ذلك بالعمل على تضييق الفجوة بين الشمال والجنوب لتوفير مستويات معيشة أفضل تسهم في الارتقاء بحقوق الإنسان، ولمناهضة كافة أشكال التمييز على أساس العرق أو النوع أو اللغة أو الدين، بما في ذلك تنفيذ التزاماتنا المشتركة وفقاً لإعلان وبرنامج عمل دربان والوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض والإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية

العامة بتوافق الآراء في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عُقد للاحتفال بالذكرى العاشرة لإعلان دربان في سبتمبر الماضي.

كما يتوجب علينا العمل على تعزيز واحترام التوازن بين الأجهزة الرئيسية في المنظمة عند التعامل مع قضايا حقوق الإنسان، مع التركيز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتصدي لما نلمسه من محاولات البعض فرض قيمهم ومفاهيمهم ومعايير نظم العدالة الاجتماعية والقانونية وحقوق الإنسان لديهم، وإقحام مفاهيم خلافية لا تأخذ في الاعتبار اختلاف النظم الاجتماعية والثقافية والتشريعية للمجتمعات. في هذا الإطار يتعين احترام اختصاصات مجلس حقوق الإنسان بالامتناع عن طرح قرارات في اللجنة الثالثة تستهدف دولاً بعينها، خاصة وأن جميع هذه القرارات توجه ضد الدول النامية فقط، وتحد من فرص التوصل لحلول توافقية وتعاونية تسهم في تعزيز احترام حقوق الإنسان في العالم.

ويتطلب ذلك أن نؤكد التزامنا بعدم تسييس أعمال المجلس، وتعزيز دوره المحوري في ضمان احترام حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني، خاصة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولضمان وفاء إسرائيل بكافة التزاماتها الدولية، بما في ذلك التزامها بالتعاون الكامل مع المقرر الخاص ولجان تقصي الحقائق التي يشكلها المجلس للتحقيق في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما يتطلب تعزيز دور المجلس في إقامة حوار وتعاون بنّاء لضمان فعالية الإجراءات الخاصة، وهي المسؤولية المشتركة ما بين حاملي الولايات والدول وكافة الأطراف المعنية التي يجب أن ترتكز على مبادئ الشفافية والنزاهة والتعاون المشترك في إطار التزام حاملي الولايات بحدود ولاياتهم ووفقاً لمدونة السلوك والتكليفات الصادرة إليهم من جانب المجلس.

أخيراً، ترى مصر أهمية توفير الموارد المالية اللازمة لدعم أنشطة المفوضية العُليا لحقوق الإنسان، لتنفيذ الولاية المنوطة بها، ولتمكينها من تقديم الدعم والمشورة اللازمين للدول الأعضاء ومتابعة تنفيذ كافة قرارات مجلس حقوق الإنسان، وتوفير المساعدة اللازمة للدول في مجال بناء القدرات، وذلك من خلال الميزانية العادية للأمم المتحدة، والبُعد عن التمويل الخارجي المشروط، بما يحقق التنسيق المطلوب لدور المفوضية في دعم مجلس حقوق الإنسان، ويضمن شكلا من المحاسبة يرتكز على مبدأ الشفافية في كل أعمال المفوضية وموارد تمويلها من الميزانية العادية ومن خارجها.

تشهد مصر خلال المرحلة الحالية تحولا إيجابيا ورئيسيا مكمنه في الإيمان بمبادئ الديمقراطية الحقيقية والشفافية والمحاسبة واحترام كافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ومن ثم، فإن مصر تؤكد على الدور الهام لمجلس حقوق الإنسان وعلى اقتناعها بأن التعاون والحوار والاحترام والتفاهم المتبادل تمثل جميعا الركائز الأساسية لضمان تعاون دولي حقيقي في هذا المجال.

ومن ثم، ستسعى مصر إلى دعم وتعزيز دور المجلس ارتكازا على مبادئ الشفافية والمحاسبة وبعيدا عن التسييس والمواجهة، إيمانا منها بأن كرامة الإنسان والتي تكفلها حقوقه كافة وحريته تمثل الهدف الرئيسي لجميع جهودنا لضمان احترام هذه الحقوق.

السيد تشوكيهوارا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): يود وفد بلدي أن يشكر رئيسة مجلس حقوق الإنسان، السيدة لورا دوبوي لاسير، على تقديمها لتقريري المجلس (A/66/53 و A/66/53/Add.1) إلى الجمعية العامة. وتشير بيرو إلى أن عمل هذه الهيئة الهامة التابعة للأمم المتحدة يوفر عناصر أساسية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

إن مجلس حقوق الإنسان هو الهيئة المسؤولة عن تعزيز احترام وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع على النطاق العالمي دون تمييز وبطريقة عادلة ومنصفة. وهذه مهمة أساسية، تتطلب تماما دعم جميع الدول، بالنظر إلى أن البشر هم محور تركيز منظمتنا.

وفي هذا الصدد، يسرنا أن نرى أن قرارات مجلس الأمن تهدف باستمرار إلى تعزيز زيادة الفهم لحقوق الإنسان والتمتع بها. والأمثلة على ذلك إعلان الأمم المتحدة بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إجراء تقديم البلاغات والتزام المجلس بمواصلة تطوير حقوق الإنسان من خلال دراسته حول تغير المناخ وحقوق الإنسان. ويسعى المجلس أيضا إلى اتخاذ إجراءات استباقية بشأن الحالات العاجلة التي تهدد حقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم.

إن بيرو عضو جديد في مجلس حقوق الإنسان، وهي تتحمل بذلك المسؤولية العظيمة عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع مواطني الكوكب دون تمييز. وبيرو، بصفتها عضوا وتمشيا مع التزامها التاريخي بحقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي، ستواصل العمل لجعل المجلس يضطلع على نحو فعال بولايته للعمل بيقظة بشأن جميع حالات انتهاكات حقوق الإنسان، أينما وقعت، تمشيا مع مبادئ العالمية وعدم القابلية للتجزئة والحياد والموضوعية وعدم التمييز.

تعمل بيرو مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان ومع أفرقة العمل. وقد استضافت زيارات للفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي والمقرر الخاص المعني بالسكن اللائق والمقرر الخاص المعني بالحق في الصحة والفريق العامل المعني بمسألة استخدام المرتزقة والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين والمقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، وكان آخر هذه الزيارات، زيارة المقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة.

وستواصل بيرو العمل على المنوال ذاته في دعم المبادرات الرامية إلى تعزيز نظام الإجراءات الخاصة والاستعراض الدوري الشامل. وبلدي يعتقد أنه لكي يفي المجلس بولايته، يجب عليه أن يتعاون بشكل وثيق مع المنظمات الإقليمية ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والمجتمع المدني. وللقيام بذلك، ستشجع بيرو وتدعم مبادرات زيادة مشاركة تلك الجهات. والمساعدة التقنية وبناء القدرات هما أيضا من العناصر الأساسية في ولاية المجلس. وفي هذا الصدد، وكما أكدنا مرات عديدة، فإن بيرو ستدعم الجهود الرامية إلى الاستجابة بفعالية لطلبات الدول الحصول على مساعدة تقنية.

اعتمد مجلس حقوق الإنسان بتوافق الآراء، في دورته الثامنة عشرة، القرار ٧/١٨ بشأن الحقيقة والعدالة والتعويضات وضمانات عدم التكرار، وهو القرار الذي قدمته بيرو مع وفود أخرى. وقد أنشأ القرار مقررا خاصا تتمثل ولايته في معالجة وتعزيز حقوق كشف الحقيقة وكفالة العدالة وصرف التعويضات وضمانات عدم تكرار ما حدث. وكانت بيرو واحدة من الرعاة الرئيسيين لهذه المبادرة لأن لدينا اقتناعا عميقا بأنه في مواجهة العنف والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، يتطلب بناء مجتمع أكثر عدلا واتحادا وسلما وازدهارا السعي من أجل معرفة الحقيقة. فالحقيقة يمكن أن تفسر أسباب العنف، وذلك لمنعه وتحديد المسؤولين عنه وتقديمهم للعدالة ومنح تعويضات للضحايا وأسرهم واستعادة كرامتهم.

وقد اشتركت بيرو بنشاط في العملية الاستعراضية لمجلس حقوق الإنسان في كل من جنيف ونيويورك. وسيدخل المجلس، تحت رئاسة السيدة دوبوي، مرحلة دقيقة سينفذ خلالها نتائج استعراض عمله وأدائه. وهي ستكون فرصة لتعزيز آليات المجلس ليلبي بفعالية احتياجات الضحايا ويمنع حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان. ونأمل أن يتمكن المجلس من أن يعول على تلقي تمويل كاف لتمكينه من أداء وظائفه، بما في ذلك الاحتياجات التي تنشأ في الظروف غير المتوقعة أو غير العادية والتي تؤدي إلى صدور قرارات أو مقررات من جانب المجلس.

وتماشيا مع التزام بيرو العميق بعالمية حقوق الإنسان وترابطها وعدم قابليتها للتجزئة، فإنها ستواصل دعم أي مبادرة تهدف إلى تعزيز عمل وأداء مجلس حقوق الإنسان ومهمته الهامة المتمثلة في الدفاع عن حقوق الإنسان لجميع البشر، دون تمييز. فلم يعد من الممكن أن يظل احترام وتعزيز حقوق الإنسان مجرد مثل أعلى. ويجب علينا استخدام الآليات المتوفرة لدينا وخبرتنا لجعل المثل حقيقة واقعة.

السيد كوداما (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيسة مجلس حقوق الإنسان، السيدة لورا دوبوي لاسير الممثلة الدائمة لأوروغواي في جنيف، على تقديم تقريريها (A/66/53 و A/66/53/Add.1) اليوم، إلى كل من اللجنة الثالثة والجمعية العامة، وعلى عملها المتفاني في المجلس.

يواجه المجتمع الدولي تحديات جديدة لتعزيز آليات حقوق الإنسان والتصدي بمسؤولية للانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وتحقيقا لذلك، فإن لمجلس حقوق الإنسان دورا متزايد الأهمية ينبغي أن يقوم به في المجتمع الدولي. والمجلس يحقق، منذ إنشائه، الإنجاز تلو الآخر على نحو مطرد.

أولا، فقد أُنشئ الاستعراض الدوري الشامل بوصفه آلية جديدة لتحسين حالة حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء من خلال إجراءات المتابعة الطوعية التي تتخذها. ثانيا، تكمل الإجراءات الخاصة الاستعراض الدوري الشامل في التصدي للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. واليابان تقدر بشدة دور الإجراءات الخاصة وقد وجهت دعوة رسمية دائمة إلى جميع المكلفين بولايات مواضيعية. ثالثا، عقد المجلس دورات استثنائية ردا على انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان واتخذ الإجراءات المناسبة، بما في ذلك إيفاد لجنة تحقيق دولية بصورة عاجلة وإرسال رسائل قوية إلى المجتمع الدولي من خلال قراراته.

واليابان عضو في المجلس منذ إنشائه في عام ٢٠٠٦ وحتى هذا العام، وهي الآن مرشحة في انتخابات عام ٢٠١٢. شاركت اليابان في جنيف ونيويورك في الجهود الرامية إلى تعزيز عمل وأداء المجلس، وشاركت بنشاط في مفاوضات الاستعراض المتعلق بمجلس حقوق الإنسان هذا العام.

كما تعرف جميع الدول الأعضاء، فقد كانت تلك المفاوضات صعبة للغاية. بذل الميسرون المشاركون وجميع الدول جهودا بغية التوصل إلى اتفاق. نتيجة لذلك، جرى التوصل إلى حصيلة تحتوي على القليل من التحسينات للمجلس، رغم أننا لم نأمل فيها جميعا. لقد اتفقنا على وسيلة أفضل وأكثر عملية لمواءمة أعمال المجلس مع أعضائه ودورة إعداد التقارير. فيما يتعلق بالمسألة المالية، تضمنت الحصيلة الطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا يتضمن خيارات للجنة الخامسة للنظر فيها، بما في ذلك سبل تنفيذ ولايات عاجلة وفق ما يقرره المجلس.

من ناحية أخرى، سعينا أيضا إلى تدابير ملموسة وعملية، بما في ذلك تحسين العملية الانتخابية من أجل ضمان

المشاركة الفعالة للدول الأعضاء، بهدف تعزيز تنفيذ القرار ٦٠/٢٥١. للأسف لم نتمكن من الاتفاق على تلك الحصيلة.

إننا نود أن نؤكد بأن المجلس قد أسس من أجل تعميم مراعاة حقوق الإنسان، أي إدماج منظور حقوق الإنسان في جميع أنشطة الأمم المتحدة. ينبغي لنا مواصلة تعزيز أداء الأمم المتحدة ككل، مع التسليم بأن دور اللجنة الثالثة للجمعية العامة بوصفها هيئة عالمية تضم جميع الدول الأعضاء مهم أيضا. نتوقع من كل من اللجنة الثالثة والمجلس القيام بدوريهما، مع الاستخدام الكامل من جانب كل منهما لمزاياه.

في المستقبل، ينبغي للمجلس تحقيق توقعات المجتمع الدولي من خلال تحقيق المزيد من الانجازات الملموسة ومن خلال تعزيز وظائفه عن طريق الاستعراض المستمر لعمله. نأمل في أن تستعرض الجمعية العامة أيضا أعمال المجلس في المستقبل القريب، من خلال اتفاق بين الدول الأعضاء من أجل إحراز تقدم في تعميم مراعاة حقوق الإنسان في مجمل منظومة الأمم المتحدة.

السيد أولييباري (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): إن كوستاريكا ترحب بالتقرير عن عمل مجلس حقوق الإنسان (A/66/53 و Add.1) يسرنا على وجه الخصوص أن سفيرة أوروغواي، لورا دوبوي لاسير، قد قدمته لهذه الهيئة بصفتها رئيسة المجلس. تلك خطوة في الاتجاه الصحيح لإعطاء الأهمية التي تستحق لتلك الهيئة المركزية للمنظمة بشأن مسألة حقوق الإنسان.

وفقا للاتفاقات التي انعكست في القرار ٦٥/٢٨١، بشأن استعراض المجلس، ينبغي أن يجري استعراض التقرير أو النظر فيه بهذه الصفة في هذه الجلسة العامة، بينما تكون اللجنة الثالثة مسؤولة عن استعراض توصياته.

وكما أشرنا عندما شرحنا موقفنا عند اتخاذ ذلك القرار (انظر A/65/PV.100)، فإن الحصيلة النهائية لعملية الاستعراض لم تعكس جميع آمالنا، ولكنها جاءت نتيجة لمفاوضات مطولة وكانت قاب قوسين أو أدنى من توافق الآراء، مع توقعات إيجابية. في ذلك الصدد، من الأهمية بمكان بالنسبة لجميع البلدان الوفاء بالالتزامات التي تعهدنا بها في مفاوضات جرت بحسن نية، وأن نتصرف تبعا لذلك.

كنا أيضا نفضل تقديم التقرير أولا في الجلسة العامة للجمعية حتى يتم النظر فيه في مجمله، وبعد ذلك تقديمه إلى اللجنة الثالثة كأساس للنظر في توصيات محددة، كما أشير إلى ذلك في الرسالة ومنطق القرار الموافق عليه. كذلك فإننا نرى من الضروري عدم جدولة اجتماعات اللجنة الثالثة عندما يجري النظر في تقرير المجلس في الجمعية العامة.

إننا ندعو الدول الأعضاء، والرئاسات المقبلة والأمانة العامة للنظر في تلك النقاط الهامة بهدف تحسين القرارات المستقبلية بشأن هذه المسألة.

يلتزم بلدي التزاما قويا بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وأعمال المجلس. شكلت الدورة الثامنة عشرة التي عقدت من ١٢ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أول دورة عادية شاركت فيها كوستاريكا بصفتها دولة عضوا جديدة. وكدليل على التزامنا، تمت رئاسة وفدنا على أعلى مستوى، من قبل رئيس الجمهورية، الذي تعهد بالاضطلاع بعملنا الجديد بروح المسؤولية، ساعيا إلى بناء الجسور بين المواقف المتعارضة، والمساهمة في التنفيذ الكامل للمقررات والقرارات التي اتخذها المجلس، لا سيما على أرض الواقع.

خلال مشاركتنا، وفي كل واحد من الإجراءات التي اتخذناها بصفتنا عضوا في المجلس، سعينا باستمرار إلى العمل وفقا لمبادئ العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية

وعدم التسييس، والحوار والتعاون الدوليين البناءين، عقب الالتزامات التي تعهدنا بها أمام الدول الأعضاء في وعودنا وتعهداتنا إبان ترشيحنا.

من بين الانجازات الهامة لدورة المجلس الأخيرة، نود أن نسترعي الانتباه إلى إنشاء ولاية المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والتعويض والضمانات على عدم التكرار (القرار ٧/١٨) واتخاذ القرار ٢٢/١٨ المتعلق بحقوق الإنسان وتغير المناخ. وفيما يتعلق بحماية وتعزيز حقوق الإنسان وحماية البيئة، نعتقد أنه ينبغي اعتماد نهج شامل من أجل تحليل جميع آثار التدهور البيئي على الممارسة الكاملة لحقوق الإنسان والاستجابة لها على نحو فعال. ينبغي لنا النظر في إرساء إجراء خاص بشأن حقوق الإنسان والبيئة.

خلال تلك الدورة، واصلنا التعاون البناء مع عدد من البلدان، كما فعلنا عندما كنا مراقبين. وجنبا إلى جنب مع ٦٢ دولة أخرى، جدّدنا دعوتنا المفتوحة إلى الإجراءات الخاصة، التي تعزز الطابع العالمي لمبادرة مدعومة بالفعل من قبل ٨٨ بلدا. إننا ندعو بكل احترام البلدان التي لم تمدّد تلك الدعوة المفتوحة و لم تستجب إلى فعل ذلك، خصوصا إذا كانت تأمل في شغل مقعد في المجلس.

جنبا إلى جنب مع كل من بلجيكا وإيطاليا وسلوفينيا عرضنا المقرر ١١٧/١٨ اتخذ بتوافق الآراء، طالبين إلى الأمين العام مواصلة إعداد تقرير سنوي بشأن تطبيق عقوبة الإعدام في العالم. في ذلك المقترح، أكدنا على أهمية التشاور مع الحكومات والجهات صاحبة المصلحة الأخرى المعنية، وسعينا إلى اتخاذ نهج قائم على حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الإعدام.

بالمثل، من خلال الأنشطة الموازية، وجنبا إلى جنب مع البعثة الدائمة لاسبانيا وهيئات أخرى، نهضنا بحق الإنسان في السلام. ونحن ماضون بتعزيز التثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان، جنبا إلى جنب مع سلوفينيا والفلبين وايطاليا والمغرب والسنغال وسويسرا.

فيما يخص التقرير الوارد في الوثيقة A/66/53، نود تسليط الضوء على التوصيات التي عرضت على الجمعية العامة في هذه الدورة، بغية اعتماد إعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان (القرار ١/١٦)، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إجراء تقديم البلاغات (القرار ١٨/١٧). تلك أوجه تقدم أساسية بشأن مسألة حقوق الإنسان، وهي ثمرة سنوات من المفاوضات المفتوحة والشاملة. تماما كما فعلنا بمناسبة حصيلة اجتماع جنيف الخاص بعملية استعراض مجلس حقوق الإنسان، نود أن نكرر دعوتنا لدعم نتائج عمل تلك الهيئة، ونطلب إلى الدول اتخاذ تلك القرارات بتوافق الآراء.

أخيرا، نؤمن بأنه تقع علينا مسؤولية الاستمرار في تحسين منظومة هذه المنظمة من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان. تتطلب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الاستقلال والتمويل. يتعين توفير ما يكفي من التمويل بسهولة، وذلك لتلبية احتياجات المجلس غير المتوقعة. ويتطلب ذلك أن ترد الدول بإيجابية في مداولاتنا القادمة. ومن الضروري أيضا أن نحترم استقلال المقررين الخاصين، وضمان الموارد اللازمة لأدائهم السليم، والحفاظ على سلامة ولاياتهم.

هناك العديد من التحسينات الأخرى التي لا تحتاج إلى قرارات جديدة أو تغييرات في السياسة، ولكن فقط إلى الإرادة السياسية للدول. لذا نحث جميع الأعضاء على التفكير بشكل ابتكاري وعلى تشجيع التغييرات في الممارسة اليومية للمجلس، مع المراعاة بشكل وثيق لمساهمات منظمات المجتمع المدني، والمواطنين عموما، في ذلك المسعى.

السيد جربر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر رئيسة مجلس حقوق الإنسان على عرضها التقرير السنوي للمجلس (A/66/53 و Add.1). كما أشكر سلفها.

إن سويسرا ترحب بواقع أن حقوق الإنسان قد أصبحت أكثر بروزا في منظومة الأمم المتحدة. وعرض التقرير السنوي للمجلس في ذلك السياق مثال على ذلك. مع ذلك، فإن بلدي يأسف لأن استعراض سير العمل في المجلس لم يفض في النهاية إلى أن يتخذ تبادل وجهات نظرنا اليوم شكل حوار تفاعلي.

سويسرا تنظر بايجابية لعمل المجلس. خلال العام الماضي، كان المجلس قادرا على الاستجابة لتوقعات كثيرة ترتبط بإنشائه. تمكن المجلس بفضل الدورات الاستثنائية، وإيفاد بعثات لتقصي الحقائق وإنشاء ولايات جديدة، من الاستجابة بطريقة ملائمة وفي الوقت المناسب لحالات الطوارئ وآخر التطورات.

في الأشهر القليلة الماضية، تطور النشاط داخل المجلس بطريقة واعدة، استجابة للحركات الديمقراطية والزيادة العامة في الدعم الشعبي. إن طبيعة تلك التغيرات تؤكد على الأهمية التي ينبغي للدول أن توليها للبحث عن حلول شاملة بروح من التعاون والشمول والحوار الحقيقي عبر الإقليمي. تحقيقا لتلك الغاية، يتعين أن يستمر بذل جهود للتغلب على الانقسامات الحالية بين المجموعات الإقليمية.

وبوصف سويسرا عضوا في مجلس حقوق الإنسان، فإنها تلتزم بنشاط بتعزيز أعمال المجلس بشأن عدة مواضيع. سأعطي ثلاثة أمثلة فحسب.

سويسرا مسرورة للمناقشات التي دارت في اجتماع الفريق المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق الاحتجاجات السلمية، في الدورة الثامنة عشرة للمجلس التي عقدت في أيلول/سبتمبر. وكان هدفه لفت انتباه المجلس إلى ظاهرة تزداد انتشارا.

وسويسرا هي أيضا إحدى الجهات الفاعلة الرئيسية التي تقف وراء إنشاء ولاية جديدة لمقرر خاص معني بتعزيز الحقيقة والعدالة والتعويضات وضمانات عدم التكرار. ومن المؤكد أن تلك الولاية ستعزز مكافحة الإفلات من العقاب.

ثالثا، سويسرا سعيدة بأنها شاركت بنشاط في المنتدى عبر الإقليمي للتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان. وسيقترح أعضاء في المنتدى عبر الإقليمي ذلك على اللجنة الثالثة، خلال الدورة الحالية، اعتماد إعلان للأمم المتحدة في هذا الشأن، على غرار ما اتخذه مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس (A/HRC/RES/16/1، المرفق).

إن سويسرا ترى معالجة تحديين رئيسيين، حتى يواصل المجلس العمل من أجل تحقيق جميع حقوق الإنسان للجميع ويستجيب بفعالية للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان أينما ارتكبت.

أولا، يفكر وفد بلدي في الاستعراض الدوري الشامل وبعض الإجراءات الخاصة. لدى الآليات إمكان المساهمة بطريقة ملموسة، في تحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع. ويعتبر تنفيذ توصياتهم أهم جانب من جوانب عمل المجلس. ولدى انتهاء الدورة الأولى للاستعراض الدوري الشامل، ستكون المتابعة المخصصة للتوصيات المتفق عليها المسألة الرئيسية للعقد الأول للمجلس.

ثانيا، سويسرا ترحب بارتياح بخطة الأمين العام لزيادة الميزانية المخصصة للأنشطة المرتبطة بحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان، التي تبلغ اليوم حوالي ٣ في المائة فحسب من الميزانية العادية للأمم المتحدة. سويسرا تدعو أيضا إلى حلول دائمة ينبغي إيجادها لتمويل وتنفيذ التدابير التي قررها المجلس، وبخاصة فيما يتعلق بالتدابير العاجلة.

وينبغي إنشاء آلية مماثلة لنفقات الأمين العام غير المتوقعة والاستثنائية في مجال حقوق الإنسان.

أخيرا، تعرب سويسرا عن تقديرها لعمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، دعما المجلس وآلياته لمساعدتها التقنية. ويجب أن يستمر ذلك العمل في سياق الاستقلال الممنوح للمفوض السامي وفقا للقرار ١٤١/٤٨، الذي أنشأ ولايته.

السيد تنخرو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أرحب برئيسة مجلس حقوق الإنسان وأن أشكرها على عرضها تقرير المجلس على الجمعية العامة (A/66/53 و Add.1). إن وفد المكسيك يود أيضا أن يعترف بعملها، وأن يعتمد مرة أخرى على دعمنا الكامل في ذلك الصدد.

في عام ٢٠٠٥، اعترف المجتمع الدولي بضرورة رفع مستوى تناول حقوق الإنسان في منظمتنا من خلال إنشاء هيئة جديدة لتعزيز عمل الأمم المتحدة في مجال تعزيزها وحمايتها في العالم. منذ ذلك الحين، حقق مجلس حقوق الإنسان تقدما في تنفيذ ولايته الهامة وهو بصدد تطوير أدوات جديدة حتى يكون له تأثير حقيقي وأسرع على حياة الملايين من الناس.

وفي العام الماضي، بدأ استعراض مجلس حقوق الإنسان باتفاقات عامة حول نطاق تلك العملية، مع التأكيد بأن خمس سنوات فقط قد مضت على إنشاء المجلس، وأنه من المبكر جدا إجراء تقييم شامل لأدائه. استغرقت بعض المواضيع – مثل قدرة المجلس على استعراض الحالات الوطنية وعمل الإجراءات الخاصة والمواضيع التي يقسم جدول الأعمال تبعا لها وهيكل المجلس وانتخاب أعضائه – الكثير من الوقت المتاح للاستعراض، وفي بعض الحالات أثرت على ثقافة العمل، التي هي أساسية حتى يستمر المجلس في أداء عمله بشكل سليم.

قبل كل شيء، غاب الوقت والإرادة السياسية لإجراء دراسة متعمقة للتغيرات التي أدخلت في عام ٢٠٠٦ واستكمال المهام المعلقة، بما في ذلك علاقة المجلس مع الهيئات الأخرى التابعة للمنظومة وصلاحيات الرئيس والمفوض السامي. ويبقى معلقا أيضا اقتراح أن يصبح المجلس جهازا رئيسيا للمنظمة، وتواصل المكسيك دعم ذلك.

ورغم ذلك، يمكننا أن نؤكد أن نتائج ذلك الاستعراض إيجابية. وقد أكدت نتيجة الاستعراض على نحو خاص التفاهم المسبق بأن حزمة بناء المؤسسات لا تزال تعكس التوازنات الأساسية وأنها بالتالي تبقى الأساس الذي عليه يتم المضي قدما بتوطيد الإطار المؤسسي لتعزيز وحماية جميع الحقوق للناس كافة في جميع المناطق والحالات.

وجدير بالذكر أنه، فيما كنا نقوم بعملية الاستعراض، كان المجلس يستخدم جميع الأدوات المتوافرة لديه لاتخاذ قرارات بشأن طائفة عريضة من المسائل نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر حماية حقوق النساء والأطفال، وحرية التجمع والحق في معرفة الحقيقة وإقامة العدالة. وعلاوة على ذلك، نظر المجلس في بعض الحالات الملحّة في كوت ديفوار وسوريا وليبيا. وفي الحالة الأخيرة، أوصى المجلس بأن تعلق الجمعية العامة حقوق عضوية ليبيا. وتمثل الدورات الاستثنائية ونتائجها مثالا على فعالية القرارات التي تم اتخاذها منذ خمسة أعوام عند إنشاء المجلس وهيكله المؤسسي.

تدرك المكسيك أن بالإمكان تحسين عمل المجلس وأن هناك مجالا كبيرا لتحسين الكيفية التي يتعامل بها مع الحالات الوطنية، وأسلوب العمل في الإجراءات الخاصة والتعاون معها واستخدام الموارد الشحيحة المتوفرة.

كما أننا نعرف أن النجاح يأتي معه بتحديات جديدة. ولعل أبرز مثال على ذلك الاستعراض الدوري الشامل الذي يتطلب دعما متناميا وتعاونا فنيا بحيث تتمكن دول الدورة الثانية من تنفيذ الالتزامات التي قطعتها على نفسها في الدورة الأولى. كما أن ارتفاع عدد الدول الموقعة على معاهدات حقوق الإنسان والمصدقة عليها، والذي يرجع الفضل فيه جزئيا إلى تلك العملية، يتطلب أيضا قدرا أكبر من الموارد. وينبغي القيام بمزيد من العمل وبكفاءة أكبر. ويبدو، في رأينا، أن ثمة ضرورة ملحّة للتصدي بمزيد من العزم لمسألة الترابط المنطقي في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتعزيز جميع حقوق الإنسان والتمتع بها.

ينبغي لمجلس حقوق الإنسان مواصلة الاضطلاع بدوره المحوري بوصفه الهيئة السياسية المختصة بصياغة معايير جديدة لحماية حقوق الإنسان، وإنشاء آليات جديدة للرصد وخلق مساحات لمشاركة المجتمع المدني ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية. وعلى المجلس أيضا النظر في الطريقة التي يتفاعل بها مع هيئات وأجهزة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى في سعيه لإدماج منظور حقوق الإنسان في أنشطة الأمم المتحدة كافة دون استثناء.

وفي ذلك السياق، فإن التكامل بين مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة أمر بالغ الأهمية، وكذا المشاركة النشطة والملتزمة للمفوضة السامية. ويتطلب الاتساق تفادي الازدواجية والفجوات، والاستفادة من المجالات التي يمكن فيها توزيع المسؤوليات على نحو ملائم.

وفي الوقت الذي ندرك فيه جميعا أهمية تفادي ازدواجية الجهود والموارد، فقد تجد الوفود من العسير اتخاذ خطوات ملموسة فيما يتعلق بمبادراتها هي نفسها. لقد قامت المكسيك بإجراء عملية تقييم داخلية مكنتها من تحديد أولوياتها لمعالجة المسائل الجوهرية، على تباينها، والتعاطي معها وفق متطلبات كل حالة وحسب صلاحيات كل هيئة ذات صلة. كما أننا نعمل على تقديم بعض مبادراتنا بالتعاقب فيما بينها دون أن يضير ذلك بتطور تلك المسائل.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أؤكد على أهمية تقديم الجمعية العامة دعما ثابتا لعمل مجلس حقوق الإنسان، ومساندة توصياته، والمساعدة على تعزيز تلك الدعامة الهامة من دعائم العمل المتعدد الأطراف والاستفادة من سماته العريضة. إن عمل اللجنة الثالثة في دعم المجلس أمر لا غنى عنه.

السيد ماكلي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): تشكر نيوزيلندا رئيسة مجلس حقوق الإنسان، سفيرة أوروغواي السيدة دوبوي لاسير، على تقديمها التقرير السنوي السادس للمجلس (A/66/53 و Add.1). كما نشكر سلفها، سفير تايلند السيد فوانغكيتكيو، لما قام به من عمل ممتاز. وتظل نيوزيلندا ملتزمة بدعم مجلس حقوق الإنسان بوصفه الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

كان هذا العام حافلا بالتحديات الخطيرة في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك في سياق الربيع العربي. ولقد أبدى المجلس، منذ دورته الاستثنائية بشأن ليبيا في شباط/فبراير، رغبة متنامية في التحرك بحزم في مواجهة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وتَجسَّد ذلك التقدم الإيجابي في الإجراءات التي اتخذها بشأن ليبيا وكوت ديفوار وسوريا، ومناقشاته بشأن تلك الحالات، وتعيينه مقررا خاصا جديدا معنيا بإيران.

سيُحكَم على المجلس بمقدار رغبته في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان. ويشهد له هذا العام بأنه قد اضطلع بولايته على نحو بنَّاء عبر جميع المناطق.

وقد ظهرت أيضا قدرة المجلس على العمل عبر جميع المناطق في كثير من مبادراته المواضيعية. في دورة المجلس في شهر آذار/مارس، قدمت نيوزيلندا والمكسيك مرة أخرى

قرارا بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وهو قرار يستند إلى عمل مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان وينظر إلى الكيفية التي تتمكن بها الدول من الوفاء على أفضل الوجوه بالتزاماتها بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتعلق بالتعاون الدولي والمساعدة. وفي دورة أيلول/سبتمبر عملنا مرة أخرى مع كولومبيا وبوركينا فاسو على تقديم قرار يدعو المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى تنظيم اجتماع لفريق عمل من الخبراء للسعي إلى التقليل من النسب المرتفعة بشكل غير مقبول في حالات الوفيات النفاسية عن طريق استخدام نهج حقوق الإنسان.

في عملنا عبر المناطق في مجال الإعاقة والوفيات النفاسية، وفي مجالات أخرى عديدة من مجالات عمل المجلس، كنا، كعهدنا أبدا، نشعر بالإعجاب بإسهامات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ذلك أن المجتمع المدني يقوم بدور نشط في عمل المجلس وهو الأمر الذي يُعين، في رأي نيوزيلندا، على تحقيق نتائج أفضل. لذا نحيّي زملاءنا في المجتمع المدني لما يقومون به لمساعدة المجلس على الاضطلاع بولايته.

تتضمن تلك الولاية أيضا العمل على تحقيق تنسيق فعال داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان وتعميمه في مجمل أعمالها. وتؤمن نيوزيلندا بأن مشاركة أفرع أخرى من منظومة الأمم المتحدة، مثلها في ذلك مثل المجتمع المدني الذي كان عاملا مساعدا في عملنا في المجلس، قد أحدثت أثرا إيجابيا.

الآن وقد أكملنا لتونا الدورة الأولى للاستعراض الدوري الشامل فقد حان الوقت أيضا للتفكّر في ذلك الجانب من عمل المجلس. وتعتبر نيوزيلندا الاستعراض إضافة قيِّمة إلى آليات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

في الاجتماع الـ ٤٢ لمنتدى جزر المحيط الهادئ، المعقود في أوكلاند بنيوزيلندا في أيلول/سبتمبر، اعتبر قادة تلك الجزر أن المشاركة الناجحة لجميع أعضاء المنتدي في تلك الدورة تمثل انجازا إقليميا كبيرا. وقد تلقوا دعما حيويا من أمانة المنتدي، وفريق الخبراء الإقليمي المعني بالحقوق التابع لأمانة جماعة المحيط الهادئ ومكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان. وتشكل الآن الشبكات الناجمة عن ذلك مصدرا إقليميا هاما للخبرات في مجال حقوق الإنسان.

كذلك نعتبر الإجراءات الخاصة للمجلس أداة بالغة الأهمية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. تلك الإجراءات هي، كما نوّه الكثيرون، بمثابة العينين والأذنين للمجلس على الصعيد العالمي. وقد رحبت نيوزيلندا في العام الماضي بزيارة قام بها المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصيلة، البروفيسور جيمس أنايا، وتثمن تقييمه للتقدم المحرز في عمله وكذلك للمشاكل التي لا تزال في انتظار المعالجة. وتقوم الحكومة باتخاذ التدابير اللازمة بشأن العديد من توصياته كما ستواصل الاستفادة من تقريره.

في مثل هذا الوقت من العام الماضي، كنا منخرطين في استعراض عمل المجلس وأدائه وكانت نيوزيلندا تأمل أن يتسنى بذلك تحسين فعالية المجلس. ولئن كانت التحسينات الناتجة عن ذلك متواضعة، فإننا نؤمن بأن نجاح المجلس لا يكمن في القواعد التي تحكمه فحسب، بل أيضا في الطريقة التي يتم فيها تطبيق تلك القواعد.

وولاية المجلس هي تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ويتطلب إنجاز الولاية الإرادة السياسية والشجاعة في اتخاذ الإجراءات بشكل حاسم وثابت.

وكما أشارت الرئيسة في بيانها الافتتاحي، فإن حقوق الإنسان تمثل أحد الأركان الثلاثة التي تأسست عليها

الأمم المتحدة. وبينما نبدأ العام السابع للمجلس والدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل، تأمل نيوزيلندا أن يشهد هذا العام تقدما إيجابيا في مسعى تنفيذ ولاية المجلس وأن يكون ذلك التقدم مستداما. وستظل نيوزيلندا مستعدة بالتأكيد لدعم ذلك الهدف.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر رئيسة مجلس حقوق الإنسان على مشاطرتنا لمحة عامة عن التطورات المتعلقة بالمجلس والأنشطة التي اضطلع بها خلال العام المنصرم وعن التحديات في المستقبل، وكذلك على جهودها في إطار المجلس من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ومن خلال البناء على الدروس المستفادة من أوجه قصور لجنة حقوق الإنسان السابقة، فقد بعث مجلس حقوق الإنسان آمالا جديدة ووفر حافزا لإيجاد حلول سليمة ومناسبة للعلل التي عانت منها اللجنة، وبخاصة الطريقة الانتقائية التي عالجت بها حالات حقوق الإنسان.

وتعتبر جمهورية إيران الإسلامية مجلس حقوق الإنسان مركز اتصال لجميع الحكومات من أجل التصدي لتحديات حقوق الإنسان العالمية، بعيدا عن التسييس، والانتقائية، والمعايير المزدوجة، ونُهج المواجهة، كما أكد على ذلك القرار ٢٥١/٦٠.

وكانت هناك توقعات كبيرة بأن يكون مجلس حقوق الإنسان منتدى للحوار والتفاهم والتعاون في تحقيق إعمال حقوق الإنسان على النطاق العالمي، آخذا بعين الاعتبار تنوع الثقافات والحضارات. ولكن ما يدعو إلى الاستياء الشديد، هو ظهور جهود متضافرة جديدة لإجبار المجلس على السير في طريق اللجنة السابقة، بغية تحويله إلى أداة سياسية لخدمة الطموحات السياسية لحفنة من البلدان.

ويود وفد بلدي أن يكرر التأكيد على أن الأساس المنطقي للشروع في الاستعراض الدولي الشامل هو كفالة الطابع الشامل وعدم الانتقائي لعمل مجلس حقوق الإنسان. وهناك أجماع فيما بين الدول على أن هذه الآلية تمثل اختراقا في أنشطة الأمم المتحدة الحكومية الدولية في مجال حقوق الإنسان، وأن الأداء الحقيقي لهذه الآلية، من الناحية المنطقية، هو تمكين آلية حقوق الإنسان من العمل على نحو يتجاوز احتكار قلة من الدول لرصد حالات حقوق الإنسان في الدول الأعضاء.

ولكن من المؤسف أنه على الرغم من وجود آلية الاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان، تستمر بعض البلدان في تقديم قرارات تستهدف بلدان بعينها في مجلس حقوق الإنسان وفي اللجنة الثالثة للجمعية العامة. وغني عن القول أن تلك القرارات تمثل ممارسات قائمة على دوافع سياسية وموجهة لتحقيق أغراض ومصالح سياسية لمقدميها.

إن جمهورية إيران الإسلامية تتعاون تعاونا كاملا مع آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وفي الشهر الماضي، نظرت لجنة حقوق الإنسان في التقرير الدوري الثالث لجمهورية إيران الإسلامية بشأن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وقد حضر الاجتماع وفد إيراني رفيع المستوى، وأجرى حوارا تفاعليا مثمرا مع أعضاء اللجنة.

وفيما يتعلق بآلية الاستعراض الدوري الشامل، جرى النظر في التقرير الوطني لجمهورية إيران الإسلامية خلال الدورة السابعة للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، في شباط/فبراير ٢٠١٠. وقد وضعت حكومة بلدي ترتيبات شاملة مع جميع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك المؤسسات الحكومية وغير

الحكومية، من أجل إعداد وتقديم التقرير الوطني لنظر الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل. وتعاونت جمهورية إيران الإسلامية بشكل كامل وشامل مع آلية الاستعراض الدوري الشامل من خلال تقديم تقرير وطني تفصيلي وإرسال وفد رفيع المستوى للمشاركة الفعالة والبناءة في استعراض تقرير إيران الوطني من أجل أداء دورها في تعزيز الآلية المنشأة حديثا.

إن العالم يواجه تحديات هائلة في مجال حقوق الإنسان، مثل الفقر، والتمييز ضد المهاجرين والأقليات الدينية في البلدان الغربية، والتمييز العنصري، والاحتلال والعدوان الأجنبيين. ويُتوقع من مجلس حقوق الإنسان أن يؤدي دورا أكثر فعالية في التصدي لتلك التحديات من خلال الاعتماد على مبادئ الموضوعية والتعاون والشفافية وتوافق الآراء.

وأخيرا، ما فتئت جمهورية إيران الإسلامية تؤكد باستمرار على أهمية النُهج التفاعلية والتعاونية في تعزيز حقوق الإنسان وفقا لما تكرسه مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. إننا عازمون على مواصلة التعاون البناء مع المجلس من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في كل أنحاء العالم.

السيد شين دونغ إيك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي بادئ ذي بدء أن يعرب عن تقديره لرئيسة مجلس حقوق الإنسان، السفيرة لورا دوبوي لاسير، على تقديم التقرير السنوي السادس لمجلس حقوق الإنسان (A/66/53 و Add.1) إلى الجمعية العامة.

ومن دواعي سعادة جمهورية كوريا أن تلاحظ استجابة مجلس حقوق الإنسان طوال العام المنصرم لحالات الطوارئ المتعلقة بحقوق الإنسان التي نشأت مؤخرا، وخاصة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من خلال عقد أربع دورات استثنائية. وقد بعث المجتمع الدولي رسالة موحدة حول ضرورة وضع حد فوري لانتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة وتحديد المسؤولية عن تلك الانتهاكات. وتحث حكومة بلدي جميع الحكومات والكيانات ذات الصلة على الاستجابة لهذا النداء العاجل من المجتمع الدولي.

ويلاحظ وفد بلدي مع الارتياح أن عملية الاستعراض الدوري الشامل قد اختتمت دورتها الأولى مع اختتام الدورة الثانية عشرة للفريق العامل في وقت سابق من هذا الشهر. وفي معظمه، أثبت الاستعراض الدوري الشامل بالنسبة للبلدان المشاركة أنه كان عملية بناءة إلى حد كبير. وبوجه عام، بذلت الدول قيد الاستعراض جهودا مخلصة في إعداد تقاريرها، وأظهرت قدرا كبيرا من المرونة والانفتاح، والرغبة الحقيقية في التعاون تجاه التوصيات المقدمة من مشاركين آخرين في الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل. وعلى نفس المنوال، قدمت الدول المشاركة في إجراء الاستعراض مساهمة لعملية الفريق العامل من خلال تقديم توصيات واضحة وبناءة ووثيقة الصلة.

وسيعتمد نجاح عملية الاستعراض الدوري الشامل في نهاية المطاف على جدية الاستجابة إلى التوصيات المقدمة. وإذ يجري استعراض سجلات حقوق الإنسان لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، من المهم لكل دولة أن تأخذ التوصيات المقدمة خلال الدورة الأولى للاستعراض الدوري الشامل على محمل الجد. نحن نرى أن المعايير العالمية المتعلقة بحقوق الإنسان تنبع من مختلف الحضارات والتقاليد الثقافية والتاريخية في مختلف المجتمعات. وذلك يوحدنا في التزامنا بحقوق الإنسان، عوضاً عن أن يفرق بيننا. ونرى أن القرارات التي اعتمدت بشأن هذا الموضوع بناءً على مبادرة من روسيا توفر أساسا جيدا لهذا النهج.

وفيما إذا كان مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة سيكون قادراً على تلبية الآمال المعقودة عليه، فإن

ذلك يعتمد إلى حد كبير علينا نحن الدول الأعضاء. والضمان لتحقيق النجاح هو استعدادنا للاستماع بعضنا إلى بعض، وأن نأخذ بالاعتبار آراء الآخرين وأن نحترمها، فضلاً عن تنفيذ قراراتنا بصورة فعالة. وندعو الشركاء من بين الدول الأعضاء وممثلي المجتمع المدني للاستفادة من هذه الجوانب من المسألة وذلك لجعل مجلس حقوق الإنسان فعالاً ومجدياً بحق.

السيد محمد (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): أود بدايةً أن أشكر سعادة السفيرة لورا دوبوي لاسير، رئيسة مجلس حقوق الإنسان، للانضمام إلينا هنا اليوم وعرض تقرير مجلس حقوق الإنسان على الجمعية العامة (A/66/53 و A/65/53/Add.1) ونرحب أيضا بالفرصة التي أتيحت للتفكير في سنة حافلة بالأحداث بالنسبة لمجلس حقوق الإنسان، ونقدر الدور القيادي الذي اضطلع به المجلس بشأن العديد من القضايا التي تهم المجتمع الدولي.

وقد اضطلعت ملديف، بوصفها عضوا في مجلس حقوق الإنسان، بما هو متوقع من أي من الدول الأعضاء، وهو أن تتحلى بالمسؤولية وتدعو بنشاط إلى حماية الحقوق والحريات الأساسية للجميع. ونتعهد بمواصلة دعمنا لقضية تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وسوف نواصل عملنا على المستويين المحلي والدولي في ذلك الصدد.

وقد كان هذا العام تاريخيا. فقد أثبتت الأحداث التي شهدها الشرق الأوسط أن جميع الشعوب، بصرف النظر عن العرق أو الأصل الإثني أو الدين، تتوق إلى حرياتها وإلى الاعتراف الكامل بحقوقها الأساسية. ونثني على التحولات التي حدثت في تونس ومصر وليبيا ونشجع تلك الدول على الوفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها والمضي قدماً وعلى وجه السرعة نحو تنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة.

ومع ذلك، يجب علينا أن نأخذ بالاعتبار أنه يحق لكل إنسان أن يتمتع بحقوقه، وندعو جميع الأطراف إلى وقف أعمال العنف الجارية والحد من أعمال الانتقام خارج نطاق القضاء ضد الخصوم السابقين، والعمل على ضمان الحماية من الاستغلال بينما تمر بلدانها عبر مرحلتها الانتقالية. ونشجع بقوة البلدان التي تمر بحالة اضطرابات مدنية على المشاركة في حوار من شأنه أن يؤدي إلى إصلاحات سلمية وموضوعية.

وإن من واجب مجلس حقوق الإنسان، والأمم المتحدة برمتها تسهيل الوصول إلى نتائج من هذا القبيل. وندعو جميع الدول التي تمر بعملية التحول إلى العمل بشكل وثيق مع هيئات الأمم المتحدة من أجل إقامة المؤسسات الضرورية، بما في ذلك إقامة نظام قضائي مستقل وآليات ملائمة لحقوق الإنسان، ولضمان إقامة نظام حكم شامل وديمقراطي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد شين دونغ - إيك، (جمهورية كوريا)

وكما لوحظ، فقد ظلت ملديف ناشطة في مجال حقوق الإنسان منذ انتقالنا إلى نظام الحكم الديمقراطي منذ ثلاث سنوات. فقد استخدمنا خبرتنا الخاصة في تحديد مبادئنا الوطنية لحقوق الإنسان. وكنا قادرين، على أساس تلك المبادئ التوجيهية، على المشاركة في العديد من المسائل على المستوى الدولي، بما في ذلك حماية حقوق المرأة واستعراض عمل مجلس حقوق الإنسان.

واضطلعت ملديف أيضاً بدور قيادي في مجالات أخرى ذات أهمية ومثيرة للشواغل. ففي نطاق استجابتنا للأحداث الجارية في الشرق الأوسط، اتخذنا إجراءات في مجلس حقوق الإنسان بالدعوة إلى عقد جلسات استثنائية بشأن ليبيا وسوريا. كما شاركنا في تقديم قرارات تهدف إلى

إنشاء لجان تحقيق للنظر في ادعاءات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في كلا هذين البلدين.

وعلاوة على ذلك، اضطلعت ملديف، من خلال العمل مع عدد من البلدان الرئيسية الأخرى بدور هام في المفاوضات بشأن البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إجراءات الاتصالات. وقد شاركنا في المناقشات بهدف تقريب الشقة في تباين الرأي بين وفود الدول، وبغرض التأكيد على الطبيعة الأساسية لإجراء الاتصالات المعنية بحماية حقوق الطفل. ونأمل أن يتم اعتماد ذلك القرار الذي اعتمده المجلس في جنيف في حزيران/يونيه من قبل الجمعية العامة أيضاً، لكي يفتح باب التوقيع عليه في عام ٢٠١٢. وندعو جميع الدول إلى دعم اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء في الجمعية العامة.

وليس لأي دولة عضو في الأمم المتحدة من سجل مثالي لحقوق الإنسان. ومع ذلك، فإننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن من شأن المشاركة مع مجلس حقوق الإنسان وآليته، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل، أن يحقق نتائج أفضل للدول الأعضاء إذ أن للمجلس القدرة على مساعدة البلدان في عدد من التحديات التي تواجهها. وإذ نأخذ ذلك بالاعتبار، فقد كانت ملديف في المجموعة الأساسية من الدول التي دعت إلى وضع إجراءات خاصة جديدة بشأن حرية التجمع والقوانين التي تميز ضد المرأة، فضلاً عن إنشاء إجراء خاص بشأن الحقيقة والعدالة والمصالحة، وأخيرا إنشاء مقرر خاص معني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية.

وفيما يتعلق بقضية فلسطين، تواصل ملديف دعمها الثابت لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة تعيش جنبا إلى جنب وفي سلام مع دولة إسرائيل. ولا نزال نشعر بقلق بالغ بشأن حالة حقوق الإنسان في غزة ومصير الشعب الفلسطيني الذي يرزح تحت الحصار الإسرائيلي. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى الأخذ بالاعتبار التوصيات الواردة في تقرير بعثة الأمم المتحدة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة (انظر A/64/490، المرفق)، واتخاذ تدابير فورية لحماية حقوق جميع الشعب الفلسطيني.

وقد واصلنا على الصعيد المحلي عملياتنا الهادفة إلى إنشاء وتعزيز مؤسسات حقوق الإنسان الهامة. وبينما نعتز بالتقدم الذي أحرزناه، فإننا مدركون للخطوات التي يتعين اتخاذها من أجل تعزيز وحماية الحقوق الكاملة لجميع مواطنينا. وينبغي لنا من باب الأولوية أن نكفل وجود سلطة قضائية مستقلة فعالة وتتفهم دورها بوصفها حامية لسيادة القانون وحقوق الإنسان.

ويجب أن نواصل أيضا تعيين وانتخاب عدد متزايد من النساء في جميع فروع القضاء ومجالات القطاعين العام والخاص. علاوةً على ذلك، ينبغي أن نوفر لشبابنا التعليم، والفرص والمؤسسات الاجتماعية الملائمة لكي نكفل حصولهم على الأدوات اللازمة التي تمكنهم من المساهمة في تحسين حياة المجتمع وفهم الطابع العالمي لحقوق الإنسان.

وتأمل ملديف أن ترى في السنة المقبلة استمرار التركيز على حالات حقوق الإنسان في الديمقراطيات الناشئة في الشرق الأوسط، وتحقيق قدر أكبر من المساواة للمرأة، وحماية أقوى لحقوق الطفل.

وفي ذلك الصدد، نحن مستعدون لتقديم المساعدة وتوسيع التزامنا المتواصل بتحسين حالة حقوق الإنسان على النطاق العالمي. ونتطلع إلى مواصلة ذلك العمل بتفاؤل كبير، ونحن نرى الديمقراطية وزيادة الاعتراف بحقوق الإنسان يسودان في جميع أنحاء العالم.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد قررت الجمعية العامة في قرارها ٦٠/٢٥١ المؤرخ

١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ أنه ينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن يستعرض عمله وأداءه في غضون خمس سنوات من إنشائه وأن يبلغ الجمعية العامة بذلك. وعملاً بالولاية التي أذن بها القرار A/HRC/12/1 فقد سرّت ماليزيا لملاحظتها المتعلقة ببدء الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية عملية استعراض عمل وأداء المجلس، والجهود المحمودة لرئيس مجلس حقوق الإنسان بشأن عقد مشاورات مفتوحة غير رسمية في ٢٦ أيار/مايو و ٣٠ آب/أغسطس و ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ على التوالي، بهدف مزيد من التخطيط للعملية وتحديد طرائق الاستعراض.

وتهدف عملية الاستعراض التي عقدت في دورتين منفصلتين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ وشباط/فبراير ٢٠١١، إلى تعزيز قدرة المجلس على حماية وحفز حقوق الإنسان. وعليه، فقد سعت عملية الاستعراض إلى تحسين جوانب عديدة من عمل المجلس، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل، والإجراءات الخاصة واللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان وإجراءات الشكاوى وجدول أعمال وإطار برنامج العمل، وطرائق عمل المجلس ونظامه الداخلي.

يود وفد بلدي أن يدلي ببعض الملاحظات بشأن الاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة. وأود أولا، أن أثني على بعض التقييمات والتوصيات المشجعة فيما يتعلق بتركيز الاستعراض وطرائقه. ونظرا للطابع المعقد الذي تتسم به مسائل حقوق الإنسان، نرحب بالتوصية لتمديد دورة الاستعراض إلى أربع سنوات ونصف السنة وفي حدود ما تسمح به الموارد المتاحة وعبء العمل. وفي هذا الصدد، تلاحظ ماليزيا مع التقدير التوصية التي تنص على أنه يتعين تعزيز وتشغيل الصندوق الاستئماني للتبرعات الخاص بالاستعراض الدوري الشامل، المنشأ بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان ١٧/٦، وذلك ليتسنى تشجيع البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، على المشاركة مشاركة مجدية في الاستعراض المتعلق بها.

وفي مجال الإجراءات الخاصة، وتماشيا مع قرار المجلس ٢/٥، ينبغي أن تتعاون الدول مع أصحاب ولايات الإجراءات الخاصة وتساعدهم في مهامهم، وعلى أصحاب الولايات الخاصة أن يضطلعوا بمهامهم وفقاً للولايات المنوطة بهم ومع الامتثال لمدونة قواعد السلوك. ووكما تجسّد مبادئ باريس، فإن سلامة واستقلالية أصحاب ولايات الإجراءات الخاصة ومبادئ التعاون والشفافية والمساءلة جزء من ضمان قوة نظام الإجراءات الخاصة، الذي من شأنه أن يعزز قدرة المجلس على معالجة أوضاع حقوق الإنسان في الميدان.

ونحيط علما بالعمل الذي تقوم به الإجراءات الخاصة لعزيز الحوار البناء مع الدول. وعلى النحو نفسه، نود أن نشجع الإجراءات الخاصة بالولايات القطرية المحددة على أن تنظر بدقة في الحالة الداخلية للبلد المعني وذلك لتقديم التقارير التي من شأنها أن تساعد في تحسين حالات حقوق الإنسان الداخلية مع مراعاة وجهات نظر الأغلبية.

وترى ماليزيا أن الهدف من الاستعراض المتعلق بمجلس حقوق الإنسان هو تعزيز فعالية المجلس وكفاءته في تنفيذ ولايته. ويتطلب ذلك التوصل إلى توافق في الآراء بشأن النتائج العملية والواقعية. وتلاحظ ماليزيا مع التقدير أن عملية الاستعراض جهد متواصل وأن الاستعراض هو الخطوة الأولى في رحلة متواصلة. وترى ماليزيا أنه يتعين على المجلس أن يواصل جهوده ليصبح أكثر استجابة لتلك المسألة، مما يعكس العزم على اغتنام فرصة الاستعراض لتبسيط عمل المجلس والحفاظ على أهميته وزيادتها بالنسبة لحالة حقوق الإنسان في الميدان.

وأخيرا، تؤيد ماليزيا تأييدا تاما الأهداف الشاملة لعملية الاستعراض لمجلس حقوق الإنسان، التي ترمي إلى

الإسهام في تحسين حقوق الإنسان. ويحدونا وطيد الأمل في أن توجّه عملية الاستعراض للحفاظ على مبادئ الموضوعية والشمولية وعدم التسييس وعدم المواجهة، وقبل كل ذلك، تجنب ازدواجية المعايير ولضمان المشاركة المتساوية والعادلة لجميع الدول، والتي ينبغي أن تظل المطلب الأساسي لهذه العملية التي تقوم بها الدولة.

السيد لانليهن (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): يرحب وفد نيجيريا أيما ترحيب برئيسة مجلس حقوق الإنسان، السفيرة لورا دوبوي لاسيري، في نيويورك في هذه المناسبة الهامة ــ عرض تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/66/52 و Add.1). ونود أن نشيد بالسفيرة لاسيري ونشكرها على قيادتها القديرة لمجلس حقوق الإنسان، كما نشيد ونشكر سلفها، السفير سيهاساك فواغكيتكيو، على إسهاماته في النهوض بعمل المجلس. وندرك أن جزءا من هذا التقرير يتعلق بالمدة الزمنية التي أمضاها السفير فواغكيتكيو في منصبه.

ونؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل جمهورية تترانيا المتحدة بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

إن نيجيريا، بوصفها دولة ديمقراطية، تولي أهمية كبيرة لاحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ليس داخل حدود بلدنا فحسب بل في جميع أنحاء العالم. ولهذا السبب نشارك بنشاط في مجلس حقوق الإنسان ونهتم بأن يحقق المجلس الولاية المنوطة به من قبل الجمعية العامة، والتي هي تعزيز حقوق الإنسان الأساسية وحمايتها.

ويسر نيجيريا أن تلاحظ الجهود الكبيرة التي يبذلها المجلس لتحقيق ولايته. وحقيقة أنه يجتمع في ثلاث دورات سنوية عادية فضلا عن الدورات الاستثنائية، فإن ذلك يسمح له بتكريس الاهتمام بمسائل حقوق الإنسان العالمية في الوقت المناسب وبطريقة فعالة. والإجراءات الاستثنائية المختلفة التي يتخذها هامة أيضا في هذا الصدد. وتعكس الطائفة الواسعة من المسائل الواردة في تقرير المجلس وحتى حجمها الكبير الطابع المعقد للمسائل التي يعالجها المجلس وتعددها.

ونحث على أن يظل عمل المجلس يسترشد بالقرار ٢٥١/٦٠ ويستند بصورة راسخة إلى المبادئ الأساسية التي يقوم عليها إعلان وبرنامج عمل فيينا بشأن حقوق الإنسان. وفي حين ننظر إلى المجلس بوصفه أداة فريدة لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها سواء كانت مدنية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، فإننا نرى أيضا أن التركيز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قد يكون بمثابة إسهام المجلس في مساعدة الدول على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ويود وفد نيجيريا أن يشيد بمجلس حقوق الإنسان لتحقيقه انجازين هامين، وهما بالتحديد إتمام الدورة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل واختتام عملية الاستعراض بشأن عمل مجلس حقوق الإنسان وأدائه. لقد أثبت الاستعراض الدوري الشامل أنه استعراض ناجح للغاية. ومن الجدير بالملاحظة حقا أنه منذ الدورة الأولى التي عقدها، في شباط/فبراير، الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل قد اجتذبت مشاركة الدول بنسبة ١٠٠ في المائة. ونتطلع إلى بدء الدورة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل، ونتوقع أنها ستعزز أهمية آلية الاستعراض الدوري الشامل بوصفها أداة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم.

ويسر نيجيريا أن تلاحظ الزيادة الكبيرة في عدد الدعوات الدائمة الموجهة إلى الإجراءات الخاصة وزيادة عدد الدول التي تصدّق على الصكوك الأساسية لحقوق الإنسان. وترحب نيجيريا باعتماد نتائج استعراض عمل مجلس حقوق

الإنسان وأدائه في جنيف وما تلا ذلك من إقرار الجمعية العامة للوثيقة في حزيران/يونيه.

وتود نيجيريا أن تقر بحقيقة أن الناس في جميع أرجاء العالم يتوقعون من الأمم المتحدة أن تحمي حقوقهم الإنسانية وحرياتهم الأساسية. ونشاهد دليلا على ذلك في المشاركة النشطة للمنظمات غير الحكومية في أنشطة مجلس حقوق الإنسان. ونرحب باشتراك المجلس مع المنظمات غير الحكومية باعتباره طريقة لتمكين الناس من إسماع صوتهم.

وأخيرا، نود أن نشدد على أهمية تعاون الدولي في الدفع قدما بعمل مجلس حقوق الإنسان. ونغتنم هذه الفرصة لتأكيد التزامنا الثابت بالتعاون مع جميع الدول في هذا الصدد.

السيد ايراسوريس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): يرحب وفدي بالعرض الذي قدمته للجمعية العامة رئيسة مجلس حقوق الإنسان، السفيرة لورا دوبوي لاسيري من أوروغواي. فهذه المرة الأولى التي يقوم فيها رئيس المجلس شخصيا بذلك. وهذه نتيجة مباشرة لعملية استعراض المجلس التي أقرتها الجمعية العامة في حزيران/يونيه.

وتود شيلي أن تهنئ رئيسة المجلس، السفيرة دوبوي لاسيري، على قيادتها عمل المجلس. فرئاستها، ورئاسة بلدها، من خلالها، تعكس اعتراف المجتمع الدولي بإسهام أوروغواي الهام في مجال حقوق الإنسان.

لقد شاركت شيلي بهمة في استعراض مجلس حقوق الإنسان في جنيف وفي نيويورك.

وقد قلنا، في جنيف وفي نيويورك، إن المجلس ينبغي تزويده بالموارد التي تلزمه لتأدية وظائفه بسرعة وفعالية. وبتلك الطريقة، واعتمادا على إلحاحية أزمة معينة، سيكون المجلس قادرا إما على تحقيق التغيير على أرض الواقع أو الاضطلاع بوظائفه الاعتيادية وفقا لمتطلبات المجتمع الدولي.

لقد استمعنا اليوم من رئيسة المجلس بأن المجلس يحتاج إلى مزيد من الأموال حتى يؤدي وظائفه على نحو أفضل، وبخاصة لتغطية تكاليف خدمات المؤتمرات المطلوبة للتعامل مع تدفق التقارير الوطنية المقدمة كجزء من الاستعراض الدوري الشامل. وبوسع رئاسة مجلس حقوق الإنسان أن تعول على دعم شيلي.

لقد سردت رئيسة المجلس في تقريرها تفاصيل الأنشطة التي اضطلع بها المجلس في غضون السنة المنصرمة، لا أثناء دوراته العادية لتلقي التقارير في ظل عملية الاستعراض الدوري الشامل فحسب، وإنما أيضا أنشطة دوراته الاستثنائية ولجان تقصي الحقائق التابعة له. لقد كانت تلك الأنشطة مجدية من حيث السرعة ومن حيث التعامل مع حالات محددة، وقد أحدثت تغييرا نحو الأحسن.

إن الجوانب الأعظم أهمية في بنيان حقوق الإنسان، لا سيما الإجراءات الخاصة، هي استقلالية كبار المسؤولين ونزاهتهم واعتماد المجلس نهجا غير انتقائي وغير تمييزي. وتلك الجوانب يجب أن يرتكز عليها كلها عمل المجلس عندما يقرر متى ينبغي له أن يبدأ عملية إجراءات خاصة في حالة معينة. وإننا لواثقون بأن المجلس، بتوجيه السيدة لاسري، سيمضي قدما على نفس المنوال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند. وبذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٦٤ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٥.